تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)

الأمم المتحدة

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الـى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
رسالة الإحالة		هـ
أولا - مقدمة	١ - ٨	١
ثانيا - ولاية اللجنة	٩ - ١١	٣
ثالثا - تنظيم الأعمال	١٢ - ١٧	٤
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	١٢ - ١٤	٤
باء - الاشتراك في أعمال اللجنة	١٥ - ١٦	٥
جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٧	٥
رابعا - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٨ - ٩٣	٦
ألف - الاجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	١٨ - ٦٣	٦
١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة	١٨ - ٣١	٦
٢ - ردود الفعل ازاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٣٢ - ٥٦	١١
٣ - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٥٧ - ٦١	١٩
٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٦٢	٢١
٥ - الاجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية	٦٣	٢٢
باء - الاجرءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف وباء المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٦٤ - ٩٣	٢٥
١ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية	٦٤ - ٨٢	٢٥
٢ - الحلقات الدراسية	٨٣ - ٩٠	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٣ - الانشطة الأخرى	٩١ - ٩٣	٣٣
خامسا - الاجراءات التي اتخذتها ادارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ جيم	٩٤ - ١٠٩	٣٤
سادسا - توصيات اللجنة	١١٠ - ١١٨	٣٨

المرفقات

الأول - توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ٤٤

الثاني - النتائج والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الحادية والعشرون بشأن قضية فلسطين ٤٩

الثالث - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ٥٦

الرابع - النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية الثانية والعشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ٦١

الخامس - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ٧٠

السادس - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الإقليمية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ٧٧

السابع - الإعلان الذي اعتمده اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ٨٣

رسالة الإحالة

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

سيدي ،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٧٥/٤٣ ألف المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

وتقبلوا ، سيدي ، أسمى آيات تقديري .

(توقيع) أبسا كلود ديالو
رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، وهي تتألف حاليا من ٢٣ دولة من الدول الأعضاء ، على النحو التالي : أفغانستان ، واندونيسيا ، وباكستان ، وتركيا ، وتونس ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، والسنغال ، وسيراليون ، وغيانا ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا .

٢ - وقد اشتمل تقرير اللجنة الأول[(١)] على عدد من التوصيات التي تهدف على وجه التخصيص إلى تمكين الشعب الفلسطيني من بلوغ وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين حسبما سبق للجمعية العامة أن اعترفت بها وحددتها . وقد أيدت الجمعية العامة تلك التوصيات لأول مرة في قرارها ٣٠/٣١ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ باعتبارها أساسا لحل قضية فلسطين .

٣ - وقد دأبت اللجنة ، في تقاريرها اللاحقة إلى الجمعية العامة[(٢)] ، على إعادة تأكيد توصياتها الأصلية ودعت إلى تنفيذها . وكانت الجمعية العامة في كل مناسبة تؤيد تلك التوصيات بأغلبية ساحقة ، وتواصل أيضا تجديد ولاية اللجنة وتوسيعها ، حسب الاقتضاء .

٤ - بيد أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من الأخذ بتوصيات اللجنة أو من تنفيذها رغم النداءات المتزايدة إلحاحا التي وجهتها اللجنة والتدهور الخطير الذي تشهده الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة . ولا تزال اللجنة مقتنعة بأن من شأن قيام مجلس الأمن بالنظر بصورة ايجابية في هذه التوصيات واتخاذه اجراءات وفقا لها أن يعزز احتمالات بلوغ حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي - الاسرائيلي ، الذي جوهره قضية فلسطين .

٥ - وقد اكتسبت جهود اللجنة الرامية إلى تشجيع هذا الحل طابعا أشد الحاحا خلال السنة قيد الاستعراض ، نتيجة لزيادة تصعيد أعمال القمع التي تمارسها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في جهودها الرامية إلى سحق الانتفاضة الفلسطينية

التي تعيش الآن عامها الثاني . وعلى الرغم من السخط الدولي الشديد على الانتهاكات الخطيرة والمتكررة لحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة واتخاذ مجلس الأمن قرارات يطلب فيها من السلطة القائمة بالاحتلال التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ، واصلت اسرائيل وزادت ، بمساعدة من قواتها المسلحة والمستوطنين ، أعمال القمع والاضطهاد ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال . وقد أعربت اللجنة مرارا عن أبلغ قلقها إزاء تزايد عدد الضحايا وتزايد المعاناة المفروضة على الشعب الفلسطيني ، وبوجه خاص النساء والأطفال ، وإزاء تكثيف التوتر والعنف في المنطقة ، وحذرت من أن تعنت اسرائيل لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة ، وتعريض ما يبذل من جهود دولية للتوصل الى عملية تفاوض للخطر ، وزيادة تهديد السلم والأمن الدوليين . وأكدت اللجنة من جديد أنه لا يمكن تحقيق أي حل ما دام الشعب الفلسطيني محروما من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما فيها حقه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، وفي الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ، وفي العودة الى ديارة وممتلكاته ، وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة ، وما دامت اسرائيل تواصل احتلالها للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى .

٦ - لذلك ، واصلت اللجنة إيلاء الأولوية العليا إلى الحاجة الملحة لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي وتخفيف معاناتهم ، وفي الوقت نفسه تكثيف الجهود التي تبذلها للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

٧ - وقد رحبت اللجنة بمبادرة السلم التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته غير العادية التاسعة عشرة المعقودة في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وبوجه خاص إعلان دولة فلسطين ، باعتبارها مساهمة جريئة وهامة باتجاه تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح ببدء الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه تدبيرا ايجابيا يساهم في تقويم عدم التوازن بين الأطراف . وأعربت عن أملها في أن يؤدي هذا الحوار إلى تذليل العقبات التي تحول دون عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ؛ ودعت إلى مواصلة هذا الحوار وتوسيع نطاقه السياسي . ورأت اللجنة أن على حكومة اسرائيل الآن أن ترد بصورة ايجابية على مبادرة السلم الفلسطينية ، التي حظيت بالتأييد الساحق من المجتمع الدولي . وأيدت اللجنة بصورة كاملة الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني ، التي تؤكد بما لا يترك مجالا للشك عزم الفلسطينيين على مقاومة الاحتلال

الاسرائيلي للأرض الفلسطينية القائم منذ عام ١٩٦٧ وعلى رفضه ووضع حد له . وارتأت اللجنة أن الانتفاضة والتطورات اللاحقة ، وكذلك التحسن العام في المناخ الدولي ، أوجدت زخما جديدا للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وأنه لا ينبغي ترك هذه الفرصة التاريخية تفوت .

٨ - وبناء على ذلك ناشدت اللجنة مجلس الأمن مرة أخرى اتخاذ اجراءات عاجلة بهدف تحقيق أهداف الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، وبوجه خاص من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا للمبادئ التي أكدتها الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وكررت اللجنة الإعراب عن اقتناعها الراسخ بأن المؤتمر يوفر الإطار الوحيد لسلم شامل وعملي ومقبول لدى الأغلبية الساحقة ، وأكدت من جديد الحاجة الملحة إلى بذل جهود ملموسة وبناءة اضافية من جانب جميع الأطراف المعنية لكي يتم عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير .

ثانيا - ولاية اللجنة

٩ - يرد بيان بولاية اللجنة لعام ١٩٨٩ في الفقرات من ٣ إلى ٥ من قرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي قامت فيه الجمعية العامة بما يلي :

(أ) طلبت إلى اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية[٣] ، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو الى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء ؛

(ب) أذنت للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، بما في ذلك التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات وإرسال الوفود وإدخال ما تراه ضروريا من تعديلات على برنامجها المعتمد لعقد الحلقات الدراسية والندوات للمنظمات غير الحكومية ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين وما بعدها ؛

(ج) طلبت إلى اللجنة أن تمد يد التعاون إلى المنظمات غير الحكومية في مجال اسهامها في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة بصورة كاملة ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات .

١٠ - وفي قرارها ١٧٥/٤٣ باء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام ، بين أمور أخرى ، أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة بالموارد اللازمة ، وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة ، بالتشاور مع اللجنة وتحت ارشادها .

١١ - وفي القرار ١٧٥/٤٣ جيم المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة أن تقوم ، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة ، بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين ، مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - قررت اللجنة في جلستها ١٦١ ، المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، إعادة انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : سعادة السيدة ابسا كلود ديالو (السنغال)

نائبا الرئيس : سعادة السيد أوسكار أوراماس - أوليفا (كوبا)
سعادة السيد شاه محمد دوست (أفغانستان)

المقرر : سعادة السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة)

١٣ - وفي الجلسة ١٦٥ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، انتخبت اللجنة سعادة السيد نور أحمد نور (أفغانستان) نائبا للرئيس مكان سعادة السيد شاه محمد دوست (أفغانستان) الذي غادر نيويورك .

١٤ - وقامت اللجنة ، في جلستها ١٦٣ ، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، باقرار برنامج عملها لعام ١٩٨٩ تنفيذا لولايتها .

باء - الاشتراك في أعمال اللجنة

١٥ - على غرار ما تم في السنوات الماضية ، أكدت اللجنة من جديد أنها ترحب بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة في الاشتراك في عمل اللجنة بصفة مراقب . وعملا بذلك ، بعثت رئيسة اللجنة إلى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ تبلغه فيها بالأمر ، فأحالها الأمين العام بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة وإلى المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية . كما قررت اللجنة دعوة فلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى الاشتراك في أعمال اللجنة بصفة مراقب ، وحضور جميع جلساتها ، وتقديم ملاحظات ومقترحات لتنظر فيها اللجنة .

١٦ - وخلال عام ١٩٨٩ ، رحبت اللجنة مرة أخرى بمشاركة جميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة[٤] بصفة مراقب .

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١٧ - أعادت اللجنة ، في جلستها ١٦١ ، إنشاء فريقها العامل للمساعدة في التحضير لأعمالها والتعجيل بها . وقد شُكل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه في السابق ، برئاسة السيد الكسندر بورغ - أوليفييه (مالطة) ، على أساس أنه بإمكان أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها أن يشترك في أعمال الفريق العامل[٥] . وأعيد انتخاب السيد براماشيش راث (الهند) نائبا لرئيس الفريق العامل . وفيما بعد ، انتخبت اللجنة ، في جلستها ١٦٥ ، السيد دينيش كومار جاين (الهند) نائبا لرئيس الفريق العامل مكان السيد راث الذي غادر نيويورك .

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة

١٨ - واصلت اللجنة في السنة الماضية ، وفقا لولايتها ، استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وبذل جميع الجهود لتشجيع تنفيذ توصياتها ، بصيغتها التي أيدتها الجمعية العامة مرارا .

١٩ - واستجابة للتطورات العاجلة التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، قامت رئيسة اللجنة ، في مناسبات متكررة باسترعاء انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى هذه التطورات ، وحثت على اتخاذ تدابير ملائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة (انظر الفرع ألف - ٣ (أ) أدناه) .

٣٠ - وأعربت اللجنة عن جزعها إزاء زيادة تفاقم الحالة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لتكثيف إسرائيل لجهودها الرامية إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية ، ومن بينها تزايد اللجوء إلى القوة المسلحة وإلى أساليب الاقتصاص الخارج عن القانون التي يتبعها المستوطنون وما تتخذه من تدابير وحشية أخرى .

٣١ - وقامت اللجنة برصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل متواصل من خلال وسائط الإعلام ، وتقارير الأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة ، فضلا عن المعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية والخبراء والأفراد من الأرض المحتلة الذين اشتركوا في اجتماعات عقدت برعاية اللجنة ، ومعلومات جمعتها حكومات ومصادر أخرى .

٣٢ - ولاحظت اللجنة أن انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال العسكري وضد قيام إسرائيل بصورة تدريجية بضم الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ قد استمرت على الرغم من الصعاب الجمة الساحقة التي وقفت في وجهها منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . فقد واصل الفلسطينيون ، من الأطفال والشباب في كثير من الأحيان ، تحدي قوات الاحتلال الإسرائيلية بالحجارة وإقامة المتاريس وإحراق إطارات السيارات وغير

ذلك من الوسائل . ولقمع الانتفاضة ، لجأت القوات الإسرائيلية إلى استخدام القوة بصورة مفرطة ودون تمييز ، وقيل إن أرفع مستويات الحكومة قد تغاضت عن ذلك بل وشجعته ، ومن الواضح أنها تنوي بذلك معاقبة وتخويف السكان ، مما أسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق شاسع لم يسبق له مثيل . وقد استخدمت الذخيرة الحية ، ومن بينها الرصاصات المطاطية والدائنية التي أطلقت من مسافات قريبة ، بكثرة وبصورة متزايدة ، حتى في الحالات التي لا تشكل تهديدا للحياة . وكانت هناك إساءة استعمال ، من الواضح أنها متعمدة ، للغازات المسيلة للدموع التي أطلقت على سبيل المثال على المستشفيات أو المنازل . ووقع آلاف من الفلسطينيين ، وهم في قبضة أفراد الجيش أو الأمن ، ضحية للضرب الذي هدف ، بصورة متعمدة ، إلى كسر عظامهم . ووفقا لمشروع قاعدة بيانات حقوق الإنسان الفلسطيني ، وهي من منظمات حقوق الإنسان التي تحظى بالاحترام ، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بأعيرة نارية أطلقتها القوات الإسرائيلية أو المستوطنون المسلحون حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ما مجموعه ٥٣٧ حالة معروفة . كما لقي ٢١٢ فلسطينيا غيرهم مصرعهم نتيجة لعمليات الضرب والاختناق من جراء الغازات المسيلة للدموع ، ونتيجة لأسباب أخرى متعلقة بإجراءات اتخذتها قوات الاحتلال . وشعرت اللجنة بانزعاج بصفة خاصة لما يبدو أنه استهداف متعمد للأطفال في هذه الهجمات ، حيث أن ٣٠ في المائة على الأقل من الوفيات كانت في صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة . وقد زادت هذه النسبة إلى ٣٨ في المائة منذ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وإلى ٤٦ في المائة خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٣٣ - وإلى جانب مظاهرات الاحتجاج ، نظم الفلسطينيون في الأرض المحتلة إضرابات جماعية وعمليات لمقاطعة دفع الضرائب ، وشكلت مئات من اللجان الشعبية بهدف إيجاد هياكل بديلة للادارة المدنية الإسرائيلية . وقد ذكر أن هذه اللجان ، التي نظمت في الأصل لتقديم إمدادات غذائية وطبية لمخيمات اللاجئين الخاضعة لحظر التجول ، قد نمت ووسعت نطاق أهدافها . وأصبحت مسؤولة عن تنسيق أنشطة الإضراب والتعليم البديل والاحتياجات الصحية وواجبات الحراسة وتنظيم اقتصاد كفاف يرتكز على العودة إلى الزراعة الأسرية . واستقال عدد من الفلسطينيين الموظفين لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية ، لا سيما موظفو الشرطة ، من أعمالهم .

٣٤ - ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى إجراءات قاسية بشكل متزايد في محاولاتها لقمع هذه الأنشطة . وأغلق عدد من الصحف والمؤسسات الفلسطينية وحرمت اللجان الشعبية . وفرضت قيود على العملة للتحكم في الأموال الذاهبة إلى الأسر والمؤسسات في الأرض المحتلة . وتم إصدار بطاقات هوية جديدة في قطاع غزة من أجل زيادة مراقبة السكان

عن كثب . كما تم ترحيل ٦٠ فلسطينيا في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والعديد من قرارات مجلس الأمن . وفرض على قرى ومدن ومخيمات اللاجئين حظر تجول مطول ، امتد أحيانا لفترة شهر أو أكثر ، وقطعت خلاله في كثير من الأحوال الكهرباء والمياه والاتصالات الهاتفية واعترض سبيل الإمدادات الغذائية والطبية . واقتلع ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ شجرة مثمرة ودمرت المحاصيل . وحدثت زيادة مُفجعة في عدد المنازل التي هدمت في العام الماضي ، كصورة من صور معاقبة قرى بأكملها لتأييدها للانتفاضة . وهدم ٢٣٦ منزلا فلسطينيا على الأقل لأسباب "أمنية" في الفترة ما بين شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وشهر آب/أغسطس ١٩٨٩ ، في حين هدم ٦٧٥ منزلا غيرها بذريعة أنها بنيت بصورة غير قانونية .

٣٥ - ولاحظت اللجنة أن السلطات الإسرائيلية عمدت ، في إطار جهودها لقمع القيادة الفلسطينية للانتفاضة ، إلى شن حملات اعتقال جماعية . وأفادت التقديرات أنه اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ كان أكثر من ٠٠٠ ٤٠ فلسطينيا قد دخلوا السجون في وقت أو آخر ولم تكن قد صدرت أحكام إلاّ على ٠٠٠ ١٨ شخص منهم . كذلك اعتمدت السلطات الإسرائيلية بصورة متزايدة على اللجوء إلى الاحتجاز الإداري دون توجيه اتهام أو بدون محاكمة . وذُكر أنه تم في آذار/مارس ١٩٨٨ توسيع نطاق صلاحية إصدار أوامر الاحتجاز الإداري لجميع الضباط برتبة عقيد أو أعلى . وفي الوقت نفسه ألغيت الضمانات القضائية التي كانت قائمة من قبل والتي كانت توفر للمحتجزين قدرا من الحماية . وأكد المحامون الذين يمثلون المعتقلين الفلسطينيين أن حجب الأدلة "لأسباب أمنية" والعقبات الإدارية والعقبات العملية الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية جعلت من المستحيل تقريبا عليهم أن يمثّلوا موكليهم بصورة سليمة . وفي آب/أغسطس ، ضوعفت الفترة القياسية للاحتجاز الإداري من ستة أشهر إلى سنة . وذُكر أن الاحتجاز الإداري يستخدم بصورة متزايدة لاحتجاز سجناء بسبب الضمير . وقد شمل الاحتجاز جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني ، كالنقابيين والطلاب والصحفيين والأطباء والمحامين والأكاديميين والمدرسين وأعضاء المنظمات الطوعية والعاملين في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى العمال والعاطلين عن العمل . وذكر أن نحو ٦٠٠ ١٣ فلسطينيا ، من بينهم أطفال ، كانوا محتجزين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، منهم ٤٠٠ ٤ احتجزوا في ظروف قاسية في معسكر أنصار - ٣ في صحراء النقب بإسرائيل ، حيث احتجزوا في انتهاك لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

٣٦ - وأعربت اللجنة عن قلق بالغ إزاء تكشيف انتهاكات حق الفلسطينيين في التعليم خلال السنة الثانية من الانتفاضة . وشملت التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة

بالاحتلال الإغلاق التام للجامعات ، والإغلاق الطويل الأجل والمتكرر للمدارس ، وحظر الدراسة المنزلية ودروس التعويض في أماكن بديلة ، واستخدام المدارس كمخافر عسكرية أمامية ، وتدمير الممتلكات المدرسية ، وشن غارات عسكرية على المدارس والفصول البديلة . واستُخدمت الاعتقالات وعمليات الترحيل والاحتجاز الإداري ضد هيئات التدريس والإداريين والطلاب . وقدر أن تلاميذ المرحلة الابتدائية وطلاب المرحلة الثانوية البالغ عددهم نحو ٠٠٠ ٤٠٠ قد تلقوا تعليما في المدارس لمدة مجموعها خمسة أشهر فقط تقريبا خلال الفترة الممتدة من خريف عام ١٩٨٧ إلى حزيران/يونيه ١٩٨٩ . كما لم يتمكن نحو ٠٠٠ ١٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٨ سنوات من بدء الصف المدرسي الأول . وتوقف تماما تعليم نحو ٠٠٠ ٣٠ من طلاب الجامعات . ولاحظت اللجنة بقلق بالغ تقييم المربين للحالة بأن فرض هذه القيود يعاقب الأجيال الحالية والمقبلة من الفلسطينيين وسيخلق اختلالات وظيفية خطيرة في النظام التعليمي سيصعب للغاية تعويضها في مرحلة لاحقة .

٣٧ - ولاحظت اللجنة كذلك أن الحالة الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة استمرت في التدهور وهو أمر بالغ الخطورة . وذُكر أنه منذ بداية الاحتلال أسفرت السياسات الإسرائيلية عن نقص في الهياكل الأساسية للمرافق الصحية والخدمات الصحية . وتزايد عدم كفاية عدد الموظفين في مجال الصحة وعدد الأسِرة في المستشفيات وكمية ونوعية الخدمات والمعدات والإمدادات الطبية اللازمة لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين . وليس هناك نظام صحي ثابت ولا تخطيط صحي طويل الأجل محدد للأرض المحتلة ومستقل عن النظام الإسرائيلي الذي يستنزف موارد الأرض المحتلة دون تقديم خدمات مناظرة . كذلك فإن عدد الفلسطينيين المصابين أثناء الانتفاضة المقدر بنحو ٠٠٠ ٤٠ من الذين يحتاجون إلى تأهيل بالعلاج الطبيعي قد فرض ضغوطا ضخمة على المرافق غير الكافية بالفعل . ولاحظت اللجنة أيضا بقلق بالغ استمرار الأنباء التي تفيد بأن الحصول على الرعاية الطبية ، حتى في حالات الطوارئ ، كثيرا ما تصادفه المصاعب نتيجة لما تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال من قيود على السفر وحظر للتجول ، وبأن المستشفيات قد هوجمت وأُلقي القبض على المرضى .

٣٨ - ولاحظت اللجنة أيضا بقلق أن المدير العام لمنظمة العمل الدولية ذكر في تقريره عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة[٦] ، والذي استند فيه الى نتائج بعثة لتقصي الحقائق موفدة الى الأرض الفلسطينية المحتلة ، أن التدابير الاقتصادية والتدابير الأخرى التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة قد أدت الى تدهور كبير في مستوى الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني ، بنسبة تبلغ ٥٠ في المائة وفقا

لبعض المراقبين . ومن رأي الموظفين والعمال الفلسطينيين أن أيما تطور تم لصالحهم قد خُفض في السنوات الأخيرة الى أدنى حد ، وأن أية جهود اضطلعوا بها بأنفسهم لأغراض التنمية الحقيقية قد قوبلت بالابطاء والتخريب بغية إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا لاقتصاد اسرائيل الى أقصى حد ممكن . ومازال العمال الفلسطينيون يعانون من أوجه عدم الانصاف الأساسية في التدريب وفي فرص العمل وفي مستوى وشروط العمالة ونظام التأمين الاجتماعي ، مما يسهم في إضعافهم وتبعيتهم . ومازالت السلطات الاسرائيلية تواصل كذلك انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الفلسطينيين في حرية تشكيل الجمعيات ، بما في ذلك شن الغارات على دور النقابات وإغلاقها ، وتعريض النقابيين للاعتقال ، والاعتقال المنزلي ، والإبعاد والتهديد بالإبعاد ، والاحتجاز الاداري والتعذيب الجسدي والاستجواب .

٢٩ - وقد شجبت اللجنة ، واضعة في اعتبارها خطر استمرار تفاقم الحالة في الأرض المحتلة الذي يؤثر على كل وجه من أوجه حياة الفلسطينيين ومجتمعهم ، قيام اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بمنع عدد من هيئات ووكالات الأمم المتحدة التي تسعى للتحقيق في حالة الفلسطينيين من دخول الأرض الفلسطينية وبصفة خاصة ، منع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، ولجنة مركز المرأة ولجنة الخبراء الخاصة التابعة لمنظمة الصحة العالمية . ولم يستطع كذلك مقرر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبعثات الخبراء التي أوفدتها لاستقصاء احتياجات المؤسسات التعليمية الفلسطينية زيارة الأرض الفلسطينية المحتلة . وتشاطر اللجنة تبنّي الجمعية العامة الطلب الوارد في قرارها ٢٣٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ والموجه الى الأمين العام بأن يقدم تقارير دورية عن التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٣٠ - وتود اللجنة أن تسترعي مرة أخرى انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بأقصى درجة من الاستعجال ، الى السياسات والممارسات التي تنتهجها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي تشكل انتهاكا فاضحا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وتمنع الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف ، وتعوق الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين ، التي هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط . وتكرر اللجنة مناشدتها لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل ، بألحّ صورة ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة ريثما يتم انسحاب القوات الاسرائيلية والتوصل الى تسوية .

٣١ - ورأت اللجنة كذلك أنه علاوة على تدابير الحماية والاغاثة العاجلة ، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير لوقف الأزمة الاقتصادية الراهنة وتطوير الهياكل الاقتصادية الاجتماعية التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق تنمية حقيقية ومستقلة للأرض الفلسطينية المحتلة . إن كفاح الفلسطينيين من أجل بناء دولة مستقلة يتطلب ، ويستحق ، الدعم الكامل والمساعدة الملموسة من جانب منظومة الأمم المتحدة وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها . وتلاحظ اللجنة ، في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة قد أكدت في القرار ١٧٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والمعنون "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" ، أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يقوم بتنمية اقتصاده الوطني ما دام الاحتلال الاسرائيلي مستمرا ، وأعربت عن ادراكها لتزايد الحاجة الى تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني . وقد تضمن القرار عددا من الطلبات الموجهة الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية باتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد . ولاحظت اللجنة أيضا مع التقدير جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فضلا عن التوصيات الصادرة عن اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي نظمت تحت رعايتها . وتطلب اللجنة الى جميع الجهات المعنية مواصلة وزيادة المساعدة التي تقدمها الى الشعب الفلسطيني وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها عنصرا ضروريا يصاحب الجهود المتجددة من أجل التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية .

٢ - ردود الفعل ازاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) الرسائل الموجّهة الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

٣٢ - ردا على الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنة قيد الاستعراض ، وجهت رئيسة اللجنة انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ، مرارا وتكرارا وبأقصى درجة من الاستعجال ، الى التطورات الحاصلة في المنطقة ، وعلى وجه الخصوص ، تصعيد عمليات القمع التي تمارسها السلطات العسكرية الاسرائيلية ، وحثتهما على اتخاذ التدابير المناسبة ، في هذا الصدد ، وفقا للمبادئ الانسانية ولقرارات الأمم المتحدة . وعرضت الرئيسة تفاصيل حالات شتى تعرّض فيها الفلسطينيون للقتل والتشويه على أيدي القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين ، وللاعتقالات الجماعية ، وهدم المنازل وغيرها من أشكال العقاب الجماعي ، ولعمليات الترحيل ولانتهاكات خطيرة أخرى لما للفلسطينيين من حقوق الإنسان وحقوق غير قابلة

للتصرف في الأرض التي تحتلها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال . وأشارت الرئيسة مرارا وتكرارا الى أن هذه السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، تتنافى واتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة . كذلك شددت رئيسة اللجنة على أن هذه السياسات والممارسات تضع عقبات أخرى في وجه الجهود الدولية المبذولة لتعزيز التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية . وكررت الرئيسة النداءات التي وجهتها اللجنة الى الامين العام والى رئيس مجلس الامن من أجل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت براثن الاحتلال وحمايتهم ولتكثيف جميع الجهود المبذولة من أجل الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٣٣ - وتم تعميم رسائل رئيسة اللجنة بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بند جدول الاعمال المعنون "قضية فلسطين" ، ومن وثائق مجلس الامن ، وترد في الوثائق التالية : A/43/946-S/20315 ؛ A/43/992-S/20372 ؛ A/43/994-S/20424 ؛ A/43/999-S/20505 ؛ A/43/1004-S/20563 and Corr.1 ؛ A/43/1005-S/20952 ؛ A/43/1008-S/20623 ؛ A/43/1009-S/20668 ؛ A/43/1011-S/20714 ؛ A/44/209-S/20564 ؛ A/44/547-S/20860 .

(ب) الإجراءات التي اتخذت داخل مجلس الامن

٣٤ - بالإضافة إلى إحالة الرسائل إلى الامين العام ورئيس مجلس الامن ، تابعت اللجنة عن كثب أنشطة المجلس بشأن المسائل المتعلقة بولاية اللجنة ، وشاركت في مناقشات المجلس حسب الاقتضاء .

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ (S/20454) ، طلب الممثل الدائم لتونس ، رئيس المجموعة العربية لشهر شباط/فبراير ، عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن من أجل النظر في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة ، مشيرا إلى رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة من بعثة المراقب الدائم لفلسطين (A/44/117-S/20451) . وقد أيدت هذا الطلب رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ (S/20455) أكدت فيها أيضا قلق اللجنة البالغ للغاية ، إزاء تدهور الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة . وقد نظر مجلس الامن في هذا البند في خمس جلسات عقدها بين ١٠ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

٣٦ - وقد شاركت رئيسة اللجنة في المناقشة التي جرت في جلسة المجلس ٢٨٤٥ (انظر S/PV.2845) التي عقدت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وقالت إنه سقط منذ بداية الانتفاضة ٤٩٤ قتيلا على الاقل وآلاف الجرحى ، معظمهم من الأطفال والشباب . وأضافت أن الحالة تتطلب استجابة عاجلة ومناسبة من جانب المجتمع الدولي لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال . وذكرت أن هناك حاجة ماسة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة عن طريق التفاوض لمشكلة الشرق الأوسط . وأعلنت أن اللجنة تدعو مجلس الامن إلى الشروع في إجراء مناقشة متعمقة حول أفضل الوسائل الكفيلة بترجمة مبادرة السلم الفلسطينية إلى حقيقة ملموسة ، إذ يقع على الامم المتحدة التزام بضمان تحقيق الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف . كما يقع على كاهل مجلس الامن واجب تنفيذ توصيات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين التي تم اعتمادها بأغلبيات متزايدة باستمرار ، ولاسيما التوصيات التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

٣٧ - ونظر مجلس الامن ، في جلسته ٢٨٥٠ ، المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في مشروع قرار (S/20463) مقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا . وبمقتضى مشروع القرار هذا كان من شأن المجلس أن يشجب بقوة استمرار إسرائيل في اتباع سياسات وممارسات موجهة ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وبصفة خاصة انتهاك حقوق الإنسان ، واستمرار إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في تجاهل مقررات مجلس الامن ذات الصلة ؛ وأن يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف تنطبق على الارض الفلسطينية المحتلة ؛ وأن يطلب إلى إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تتقيد بقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف ؛ وأن يدعو إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم ؛ وأن يعرب عن تصميمه على العمل من أجل التوصل ، تحت إشراف الامم المتحدة ، إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط الذي تمثل المشكلة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه ؛ وأن يطلب إلى الامين العام أن يتابع بجميع الوسائل المتاحة له تنفيذ القرار ، بما في ذلك دراسة الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الامن ؛ وأن يقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض .

٣٨ - وفي الجلسة ذاتها ، تم التصويت على مشروع القرار فحصل على ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، ولم يمتنع أي عضو عن التصويت ، ولم يعتمد مشروع القرار نظرا الى أن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن صوت ضده .

٣٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الامن (S/20662) طلب الممثل الدائم للسودان لدى الامم المتحدة ، بوصفه رئيس المجموعة العربية في الامم المتحدة لشهر أيار/مايو ١٩٨٩ ، عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لمناقشة الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة . واستأنف مجلس الامن نظره في البند في خمس جلسات عقدت بين ٦ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٤٠ - وشاركت رئيسة اللجنة في المناقشة التي جرت في الجلسة ٢٨٦٣ (انظر S/PV.2863) التي عقدها مجلس الامن في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وقالت إن الوقت قد حان لان يزيد مجلس الامن ، المسؤول عن صون السلم الدولي ، من تدخله في الامر عن طريق مساهمته مساهمة إيجابية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وأضافت أن قيام المجلس باتخاذ الإجراء المناسب يمكن أن يحقق الكثير لتخفيف معاناة المدنيين الفلسطينيين ، بمن فيهم النساء والاطفال ، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٤٣ ، وطبقا للتوصيات والملاحظات الواردة في التقرير الذي أعده الامين العام عملا بقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وطلبت إلى المجلس أن يدعم حركة التضامن الدولي المتنامية تأييدا لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وأن ينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يتعلق بإقرار سلم عادل ودائم ، ولا سيما قرار الجمعية ١٧٦/٤٣ . وأضافت قائلة إن الزعماء الفلسطينيين انتهجوا بكل عزم وتصميم سياسة مصارحة شجاعة ، وأدوا ما عليهم ؛ وأن على المجتمع الدولي واجب حمل إسرائيل على الاستجابة بطريقة إيجابية ، لان القمع أيّا كان شكله لن يتمكن من التغلب على الانتفاضة .

٤١ - وفي الجلسة ٢٨٦٤ ، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، نظر المجلس في مشروع قرار (S/20677) مقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا . وبمقتضى مشروع القرار هذا ، كان من شأن المجلس : أن يدين بشدة ما تتبعه إسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ؛ وأن يطلب من إسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبوصفها طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، قبول انطباق الاتفاقية قانونا على الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وأن يشير إلى التزامات جميع الاطراف السامية المتعاقدة بموجب المادة ١ من الاتفاقية ، بضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف ؛ وأن يطالب بأن تكف إسرائيل على الفور عن ترحيل المدنيين الفلسطينيين من الارض المحتلة وأن تضمن العودة الآمنة والفورية لمن تم ترحيلهم بالفعل ؛ وأن

يعرب عن قلقه البالغ إزاء إغلاق المدارس مدة طويلة في بعض أجزاء الأرض المحتلة وأن يطلب إلى إسرائيل السماح بإعادة فتح هذه المدارس على الفور ؛ وأن يطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بكل السبل المتاحة لديه ، وأن يقدم إلى المجلس في الوقت المناسب تقارير منتظمة ، على أن يقدم أول هذه التقارير في موعد لا يتجاوز ٣٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ وأن يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، قيد الاستعراض .

٤٢ - وفي الجلسة ٢٨٦٧ ، شرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار (S/20677) . وكانت نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت ، ولم يعتمد مشروع القرار لأن عضوا دائما في مجلس الأمن صوت ضده .

٤٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/20709) ، طلب الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة ، بوصفه رئيسا للمجموعة العربية في الأمم المتحدة لشهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وبصفة خاصة مسألة إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة .

٤٤ - وفي الجلسة ٢٨٧٠ المعقودة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، كان أمام مجلس الأمن مشروع قرار (S/20710) مقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال وبيوغوسلافيا . وتم اعتماد مشروع القرار بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت بوصفه قرار مجلس الأمن ٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وفي هذا القرار ، أعرب المجلس عن بالغ الأسف لاستمرار إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في إبعاد المدنيين الفلسطينيين ؛ وطلب إلى إسرائيل أن تكفل العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم ، وأن تكف فورا عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين ؛ وأكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛ وقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض .

٤٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/20817) ، طلب القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة

الدول العربية ، عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في الحالة في الشرق الاوسط ، وخاصة في مسألة إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الارض الفلسطينية المحتلة .

٤٦ - واجتمع المجلس في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ في جلسته ٢٨٨٣ ، وكان أمامه مشروع قرار (S/20820) مقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا . وتم اعتماد مشروع القرار بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع عضو واحد عن التصويت بوصفه قرار مجلس الامن ٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وشجب المجلس بذلك القرار استمرار إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في إبعاد المدنيين الفلسطينيين ؛ وطلب إلى إسرائيل أن تكفل العودة الآمنة والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم ، وأن تكف فورا عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين آخرين ؛ وأكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، على الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وعلى الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛ وقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض .

٤٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن (S/20942) ، طلب الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقد اجتماع فوري لمجلس الامن للنظر في الحالة الراهنة في الارض الفلسطينية المحتلة . وقد استأنف مجلس الامن نظره في هذا البند في ثلاث جلسات عقدت في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٤٨ - وشاركت رئيسة اللجنة في المناقشة التي دارت في الجلسة ٢٨٨٨ (انظر S/PV.2888) ، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، فذكرت أنه برغم الاحتجاجات الساخطة المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي والجهود الدائبة التي تبذلها الامم المتحدة وأمينها العام ، ظلت حالة حقوق الإنسان للسكان المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة تتدهور بصورة حقيقية . وقالت إن قلق اللجنة يزداد نظرا إلى أن مجلس الامن لم ينجح بعد في الاتفاق على تدابير تضمن أمن المدنيين الفلسطينيين ولاسيما النساء والاطفال . وناشدت مجلس الامن أن يتولى دورا أكبر في قضية فلسطين وأن يبدأ عملية السلم في المنطقة ويشرف عليها ، وبصورة خاصة أن يعمل بعزم وتصميم مع الامين العام على تنظيم المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، وأضافت أنه يقع على عاتق الامم المتحدة ، الآن وأكثر من أي وقت مضى ، واجب ومسؤولية تشجيع إقامة السلم والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي .

٤٩ - وفي الجلسة ٢٨٨٩ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، نظر مجلس الامن في مشروع قرار (S/20945/Rev.1) مقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال وبيوغوسلافيا . وبمقتضى مشروع القرار هذا كان من شأن مجلس الامن : أن يشجب بقوة السياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ، وخاصة محاصرة المدن ونهب المنازل والمصادرة غير الشرعية والتعسفية للممتلكات والنفائس ؛ وأن يطلب إلى إسرائيل أن تكف عن ارتكاب هذه الممارسات والاعمال وترفع الحصار الذي تفرضه وتعيد الممتلكات المصادرة ؛ وأن يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الارض الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛ وأن يطلب إلى إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تمتثل لتلك الاتفاقية ؛ وأن يطلب إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية في تلك الاتفاقية أن تضمن احترامها ، بما في ذلك التزام السلطة القائمة بالاحتلال بمعاملة سكان الارض المحتلة معاملة إنسانية في جميع الاوقات وفي جميع الظروف ؛ وأن يطلب إلى الامين العام أن يجري رصدا في الموقع للحالة الراهنة في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، بجميع الوسائل المتاحة له ويقدم تقارير دورية عن ذلك على أن يقدم أولها في أقرب وقت ممكن .

٥٠ - وفي الجلسة ذاتها ، شرع مجلس الامن في التصويت على مشروع القرار (S/20945/Rev.1) . وكانت نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ودون امتناع أي عضو عن التصويت . ولم يعتمد مشروع القرار بسبب الصوت السلبي الذي أدلى به عضو دائم واحد في مجلس الامن .

(ج) <u>الإجراءات التي اتخذت داخل الجمعية العامة</u>

٥١ - في القرارين ٤٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ٤٩/٤٣ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، نظرت الجمعية العامة في قرار البلد المضيف عدم إصدار تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقررت أن تنظر في بند جدول الاعمال المعنون "قضية فلسطين" في جلسات عامة تعقد في مكتب الامم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وفي الجلسة العامة ٧٨ ، استمعت الجمعية العامة الى بيان تاريخي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وأيدت اللجنة مبادرة السلم الفلسطينية التي تضمنها ذلك البيان .

٥٢ - وفي الجلسة العامة ٨٢ المعقودة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اتخذت الجمعية العامة خمسة قرارات بشأن قضية فلسطين . وبالقرارات ١٧٥/٤٣ ألف وباء وجيم ، جددت الجمعية العامة الولايات المنوطة بكل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وادارة شؤون الإعلام (انظر الفقرات من ٩ الى ١١ أعلاه) . وبالقرار ١٧٦/٤٣ ، أوجزت الجمعية العامة المبادئ الكفيلة بتحقيق سلم شامل من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (انظر الفقرة ٥٧ أدناه) . وبالقرار ١٧٧/٤٣ ، اعترفت الجمعية العامة بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛ وأكدت الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ وقررت أن يُستعمل ، في منظومة الامم المتحدة اسم "فلسطين" بدلا من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" ، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الامم المتحدة ، وفقا لقرارات وممارسات الامم المتحدة ذات الصلة .

٥٣ - وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة قرارها بفتح حوار موضوعي مع منظمة التحرير الفلسطينية . ورحبت بهذا التطور الإيجابي جميع الدول المشتركة في الجلسات العامة للجمعية العامة التي عقدت في جنيف .

٥٤ - وبعد ذلك ، قررت الجمعية العامة أن تحتفظ بهذا البند في جدول أعمال دورتها الثالثة والاربعين (مقرر الجمعية العامة ٤٥٩/٤٣ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) . وفي ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، استأنفت الجمعية العامة نظرها في البند المعنون "قضية فلسطين" ، بناء على الطلب الوارد في رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ (A/43/1007) ، من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية بصفته رئيسا للمجموعة العربية في الامم المتحدة ، ووفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٥٩/٤٣ الذي قررت فيه الجمعية أن تحتفظ بهذا البند في جدول أعمال دورتها الثالثة والاربعين . ونظرت الجمعية في هذا البند في ثلاث جلسات عقدت في ١٨ و ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

٥٥ - وأدلت رئيسة اللجنة ببيان في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في جلستها العامة ٩٢ المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، (انظر A/43/PV.92) وأكدت أن الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة مازالت تتردى بسبب تعنت اسرائيل . وأبلغت الجمعية العامة بحالات قتل وتدمير مختلفة حدثت منذ بداية عام ١٩٨٩ ، ووردت تفاصيلها في رسائل كتبت باسم اللجنة . وقالت الرئيسة إن اللجنة تحتج بقوة على مواصلة تصعيد القمع في الايام الاخيرة وعلى تزايد دور المستوطنين الاسرائيليين

المسلحين ، وتود أن تناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان حماية الفلسطينيين ، وانسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ .

٥٦ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اتخذت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٩٤ ، القرار ٣٣٣/٤٣ بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت . وبذلك القرار أدانت الجمعية العامة السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ؛ وطالبت اسرائيل بالالتزام بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛ وطلبت الى مجلس الأمن أن ينظر بصورة عاجلة في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف بحث التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وأكدت الضرورة الملحة للتعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يقدم تقارير دورية عن التطورات الحاصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٣ - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٥٧ - أكدت الجمعية العامة بقرارها ١٧٦/٤٣ الحاجة الملحّة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره . ودعت الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وأكدت المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل : إنسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛ وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها

دوليا ؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ وتصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية . كما لاحظت الجمعية العامة الرغبة المعلنة والمساعي المبذولة لوضع الارض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الامم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلم ؛ وطلبت الى مجلس الامن النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع الدول في المنطقة ؛ وطلبت الى الامين العام أن يواصل جهوده مع الاطراف المعنية ، وأن يعمل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، على تيسير عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

٥٨ - وفي ضوء ذلك القرار ، قررت اللجنة ، مرة أخرى ، عند اعتماد برنامج عملها ، أن تواصل ، في إطار أنشطتها خلال عام ١٩٨٩ وعلى سبيل الأولوية القصوى ، بذل جميع الجهود الممكنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، في وقت مبكر . كما قررت مواصلة منح الأولوية العليا للحاجة الى ضمان سلامة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم ، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

٥٩ - وكان مما قوّى من عزم اللجنة الى حد كبير توافق الآراء الساحق المؤيد للتوصل الى تسوية شاملة عن طريق التفاوض من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتكثيف جهود المجتمع الدولي بأكمله بغرض تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ، على النحو الذي تجلى بشكل خاص في التوصيات التي اعتمدتها الحلقات الدراسية الاقليمية وندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين التي نظّمت تحت إشراف اللجنة (انظر الفرع الرابع - باء أدناه) .

٦٠ - ولاحظت اللجنة ان الامين العام ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة[٧] أنه من المحزن أن الآمال التي كانت معلقة على إحراز تقدم مبكر في عملية إقرار السلم قد حل محلها الشك وانعدام الثقة فيما بين الاطراف المعنية . وأن النجاح لم يحالف الجهود الثنائية المبذولة لإجراء حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين . كما ان محاولات الامين العام المستمرة لتمهيد السبيل أمام عملية تفاوض فعالة ، والتي شملت اتصالات مع الاطراف المعنية ومع أعضاء مجلس الامن الدائمين ، قد برهنت على عدم جدواها . وفي

ضوء استمرار انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ذكّر الامين العام جميع الأطراف المعنية بالحاجة الملحة الى عملية تفاوض فعالة تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير .

٦١ - وكان من رأي اللجنة أن استمرار الانتفاضة ، وتكشيف التدابير القمعية التي تمارسها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، قد أسفرا عن حالة خطيرة جعلت من اللازم التقدم نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، التي هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي في الشرق الأوسط . وفي الوقت نفسه ، أدت أيضا الاحداث التي وقعت خلال العام الى تولد زخم دولي جديد نحو التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض تحت إشراف الامم المتحدة . وتبعا لذلك ، واصلت اللجنة التأكيد على الحاجة الملحة كي يغتنم مجلس الامن والاطراف المعنية مباشرة هذه الفرصة لاتخاذ إجراء إيجابي في اتجاه عقد المؤتمر .

٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٦٢ - وفقا للولاية المنوطة باللجنة ، تم تمثيلها ، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التالية خلال الفترة منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية العامة :

(أ) الجلستان الاستثنائيتان لمجلس الامم المتحدة لناميبيا المعقودتان في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ احتفالا بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ؛

(ب) المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المعقود في الرياض في الفترة من ١٣ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ج) الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

(د) الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية المعقودة في أديس أبابا من ١٧ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ والدورة العادية الخامسة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ؛

(هـ) المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن "عدم الانحياز في العلاقات الدولية" المعقود برعاية المعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز ، في نيودلهي ، في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ؛

(و) الجلسة الرسمية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا المعقودة في نيويورك في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، احتفالا بيوم ناميبيا ؛

(ز) الندوة الدولية عن دور المساعدة الخارجية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني : من الاحتلال الى الاستقلال ، المعقودة برعاية لجنتي التنسيق الدولية والاوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، وجمعية العلاقات النمساوية - العربية ، والمعقودة في فيينا ، في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ ؛

(ح) المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد ، في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٥ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٦٣ - ظلت اللجنة تتابع باهتمام شديد ما يتصل بقضية فلسطين من أنشطة حركة بلدان عدم الانحياز وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية . ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص القلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي على جميع المستويات إزاء تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة ككل نتيجة للسياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل ، وزيادة الشعور بالإلحاح الذي عالج به المجتمع الدولي ضرورة ضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ، والتقدم نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . ورحبت اللجنة بتزايد الآراء المؤيدة والقوة الدافعة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . وأحاطت اللجنة علما بصفة خاصة بالوثائق التالية :

(أ) القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر المعقود في صوفيا ، في الفترة من ١٩ الى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/43/759 ، المرفق) ؛

(ب) البلاغ الذي أصدره مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، في نيويورك ، في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ عن الحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل (A/43/781-S/20258 ، المرفق) ؛

(ج) الإعلان الذي أصدرته الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن المقررات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني (A/43/853-S/20287 ، المرفق) ؛

(د) البلاغ الصادر في جنيف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عن لجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز (A/43/950 ، المرفق) ؛

(هـ) البيان الصادر في أثينا ، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن الحالة في الشرق الأوسط (A/43/987-S/20343 ، المرفق) ؛

(و) البلاغ الختامي الصادر عن الدورة التاسعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقود في المنامة ، في الفترة من ١٩ الى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (A/43/84-S/20407 ، المرفق الأول) ؛

(ز) البلاغ الختامي الصادر عن اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم الانتفاضة في اجتماعها المعقود في تونس في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (A/44/83-S/20406 ، المرفق) ؛

(ح) القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في دورتها الخامسة والاربعين المعقودة في جنيف في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير الى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ (القراران ١٩٨٩/٢ ألف وباء ، والقرار ١٩٨٩/١٩)[٨] ؛

(ط) القرار ٤٣/د - ٨٩/١٢ الذي اتخذه اتحاد البرلمانات الافريقية في جمعيته العامة الثانية عشرة المعقودة في ياوندي في ٢ و٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛

(ي) البلاغ الصادر في نيويورك في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين (A/43/1000-S/20533 ، المرفق) ؛

(ك) البلاغ الختامي للمؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية (دورة الإخاء والتضامن الاسلامي) المعقود في الرياض ، في الفترة من ١٣ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ (A/44/235-S/20600 ، المرفق) ؛

(ل) القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر المعقود في بودابست في الفترة من ١٠ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ (A/44/240 و Corr.1 ، المرفق) ؛

(م) الوثائق الختامية للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري ، في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ (A/44/409-S/20743 و Corr.1 و Corr.2 ، المرفق) ؛

(ن) القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية (القرارات ٣٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ و ٨٦/١٩٨٩ و ٩٦/١٩٨٩ المؤرخان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩) ؛

(س) البيان الصادر في مدريد في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن اغلاق مدارس الضفة الغربية التابعة لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/44/299-S/20667 ، المرفق) ؛

(ع) الإعلان المتعلق بالشرق الأوسط الذي اصدره رؤساء دول أو حكومات الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي المجتمعون في المجلس الاوروبي في مدريد يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (A/44/354-S/20703 ، المرفق) ؛

(ف) البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في بندر سري بيغوان ، يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ (A/44/415-S/20749 ، المرفق) ؛

(ص) البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو المعقود في بوخارست يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ (A/44/386 ، المرفق الأول) ؛

(ق) القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخمسين المعقودة في أديس أبابا ، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ (A/44/603 ، المرفق الأول ، القرار (CM/Res.1212 (L)) ؛

(ر) الإعلان الصادر عن المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (A/44/551-S/20870 ، المرفق) .

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراراي الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف وباء المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٦٤ - واصلت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض ، وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ ألف ، توسيع نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق باسهام هذه المنظمات في زيادة الوعي الدولي للحقائق المتعلقة بقضية فلسطين ، وايجاد جو أنسب لتنفيذ توصيات اللجنة بالكامل ، وواصلت أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها مع هذه المنظمات .

٦٥ - وقامت شعبة حقوق الفلسطينيين ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ باء ، وبالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، بتنظيم الانشطة التالية للمنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٨٨ تنفيذا لهذه الاهداف : عقد ندوات اقليمية للمنظمات غير الحكومية في افريقيا (بالاقتران مع الحلقة الدراسية الإقليمية) وأمريكا الشمالية وأوروبا ؛ وعقد اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية ؛ وعقد اجتماعين تحضيريين أحدهما لندوة أمريكا الشمالية والآخر للاجتماع الدولي . وستعقد ندوة المنظمات غير الحكومية لمنطقة آسيا في ماليزيا في الفترة من ١٨ الى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . أما ندوة المنظمات غير الحكومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، التي كان مقررا عقدها أصلا في بيونس آيرس في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، فقد أجلت ، بالتشاور مع حكومة الارجنتين .

٦٦ - ووفقا لقرار اللجنة الاستمرار في إيلاء الأولوية القصوى للجهود الرامية الى العمل على عقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، في وقت مبكّر ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، قررت اللجنة أن تستمر الندوات والاجتماعات غير الحكومية في التشديد على أهمية عقد المؤتمر ، ونظمت برامج لتلك الأنشطة وفقا لذلك . وفي ضوء الحالة البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، والحالة الجديدة التي أوجدتها الانتفاضة وإعلان دولة فلسطين المستقلة ، وما أعقب ذلك من تطورات ، قررت اللجنة أن تدرج النظر في هذه المواضيع في برامج الاجتماعات التي تنظمها للمنظمات غير الحكومية .

٦٧ - وقد استمدت اللجنة قدرا كبيرا من التشجيع من تكشيف المنظمات غير الحكومية لأنشطتها وبرامجها ، بما في ذلك إيفاد بعثات تقصي الحقائق إلى المنطقة ، وتكشيف الجهود لتشجيع زيادة فهم المسألة وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، فضلا عن جهود الإغاثة لمساعدة الفلسطينيين في الانتفاضة . وقد لاحظت اللجنة مع الارتياح استمرار تزايد اشتراك منظمات اسرائيلية ومنظمات يهودية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في هذه الجهود .

(أ) <u>ندوة المنظمات غير الحكومية الافريقية الإقليمية</u>

٦٨ - عقدت ندوة المنظمات غير الحكومية الافريقية الإقليمية في القاهرة ، من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، هي والحلقة الدراسية الافريقية الإقليمية (انظر أدناه ، الفقرات ٨٦ - ٨٨) . وقد نظرت ندوة المنظمات غير الحكومية في مسألة إنشاء ثلاث حلقات من حلقات المناقشة بالاشتراك مع الحلقة الدراسية . وكذلك نُظمت حلقتا عمل ، تتصلان بصفة خاصة بأنشطة المنظمات غير الحكومية ، من أجل قيام المشتركين من هذه المنظمات بدراسة تعبئة المنظمات غير الحكومية واضطلاعها بالعمل في افريقيا فيما يتعلق بقضية فلسطين .

٦٩ - ولاحظت اللجنة أن الندوة قد أصدرت إعلانا تضمن الإعراب عن كامل التأييد لمبادرة السلم الفلسطينية ولإعلان دولة فلسطين ، وطالب جميع الحكومات بأن تعترف بتلك الدولة ، وأهاب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تقدم مساعدة ملموسة من أجل تأسيسها . وطالب الإعلان أيضا بالقيام على نحو عاجل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، وأعرب عن التزام المنظمات غير الحكومية بتنبيه الرأي العام الدولي إلى تأييد هذا الهدف . ونادى الإعلان كذلك بوضع الأرض الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم

المتحدة لفترة محدودة ، باعتبار ذلك جزءا ضروريا من عملية السلام ، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . (وللاطلاع على النص الكامل للإعلان ، انظر المرفق الثالث بهذا التقرير) .

(ب) ندوة المنظمات غير الحكومية الإقليمية لأمريكا الشمالية والاجتماع التحضيري

٧٠ - عقد الاجتماع التحضيري للندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية في مقر الأمم المتحدة يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ وحضره أعضاء لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين كما حضره وفد من اللجنة . وأعد الاجتماع التفاصيل اللازمة لمختلف جوانب برنامج الندوة التي تقرر عقدها في عام ١٩٨٩ وطرق توسيع شبكة المنظمات غير الحكومية الناشطة في موضوع قضية فلسطين في أمريكا الشمالية .

٧١ - وعقدت ندوة المنظمات غير الحكومية الإقليمية لأمريكا الشمالية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ إلى ٣٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، فور انتهاء الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا الشمالية التي أدمجت فيها لدواعي الاقتصاد في التكاليف تمشيا مع الممارسة المتبعة في السنوات السابقة (انظر الفقرتين ٨٩ و ٩٠ أدناه) . وحضر الندوة ممثلون عن ٧٣ منظمة غير حكومية كمشتركين ، وعن ٣٣ منظمة غير حكومية كمراقبين من الولايات المتحدة وكندا ، ووفد عن اللجنة ، وعدد من المراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة وحركات التحرير الوطني .

٧٢ - وتم تشكيل فريقي نقاش رئيسيين على النحو التالي : الأول - الانتفاضة : إيجاد إطار جديد للسلم ؛ والثاني - عقد المؤتمر الدولي للسلام وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٤٣ : آثار إعلان دولة فلسطين ، ومبادرة السلام الفلسطينية ، والانتفاضة ، وذلك بالنسبة لاسرائيل والولايات المتحدة . وقد تضمن برنامج الندوة أيضا ثماني حلقات عمل ذات منحى عملي .

٧٣ - ولاحظت اللجنة أن الندوة قد اعتمدت إعلانا رحبت فيه بمبادرة السلم الفلسطينية ، باعتبارها مساهمة ملموسة في تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة ، كما دعت فيه حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل إلى قبول هذه المبادرة وذلك بتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط فورا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . وقد طالب الإعلان أيضا باتخاذ تدابير فورية من قبل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أجل كفالة حماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة . وقد لاحظت اللجنة كذلك ،

من خلال مناقشات المنظمات غير الحكومية في مختلف حلقات العمل ذات المنحى العملي ، أن هذه المنظمات قد وضعت كذلك استراتيجيات تنظيمية عملية ومشاريع داعمة من أجل اتخاذ اجراءات متضافرة من قبل المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية . (وللاطلاع على نص الإعلان ، انظر المرفق الخامس بهذا التقرير) .

(ج) ندوة المنظمات غير الحكومية الإقليمية الأوروبية

٧٤ - عقدت ندوة المنظمات غير الحكومية الإقليمية الأوروبية في فيينا يومي ٣٨ و ٣٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قبيل الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية مباشرة ، وهو الاجتماع الذي أدمجت فيه الندوة تحقيقا للاقتصاد في التكاليف وزيادة الفعالية (انظر أدناه الفقرات ٨٠ - ٨٣) . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن تقديرها لقرار حكومة النمسا إتاحة مرافق المركز النمساوي لكلا الاجتماعين بالمجان .

٧٥ - ووضع برنامج الندوة أعضاء لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين بالتشاور مع وفد اللجنة الذي حضر الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعقود في فيينا في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٧٦ - وحضر الندوة ممثلو ٨٢ منظمة غير حكومية كمشتركين ، و ١٣٣ منظمة غير حكومية كمراقبين ، فضلا عن وفد للجنة وعدد من المراقبين عن الهيئات الحكومية والحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة وحركات التحرير الوطني .

٧٧ - ونظرت الندوة في موضوعي فريقي النقاش التاليين : الأول - "ديناميات الانتفاضة وعواقبها بالنسبة لأنشطة المنظمات غير الحكومية" ؛ والثاني - "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير : دور أوروبا" . وقد تضمن برنامج الندوة أيضا خمس حلقات عمل ذات منحى عملي .

٧٨ - ولاحظت اللجنة أن الندوة اعتمدت إعلانا رحبت فيه بمبادرة السلم الفلسطينية وببدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وشددت على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . وقد طالب الإعلان الحكومات الأوروبية بأن تزيد من مساهمتها في عملية السلام ، بما في ذلك الاعتراف بالدولة الفلسطينية . وقد رفض الخطة المقترحة من قبل حكومة اسرائيل

لإجراء انتخابات في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بوصفها تغطية لاستمرار الاحتلال وأعمال القمع ، وأعرب عن مشاعر القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على يد السلطة القائمة بالاحتلال . وطالب الحكومات الأوروبية باتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام اسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة ، كما طالب مجلس الأمن باتخاذ تدابير عاجلة ، بما فيها نشر قوات لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة ، من أجل كفالة حماية وأمن الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال . وكذلك طالب الإعلان وكالات الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها بغية معالجة احتياجات الشعب الفلسطيني التعليمية والطبية إلى جانب احتياجاته الاجتماعية - الاقتصادية العامة . (وللاطلاع على الإعلان ، انظر المرفق السادس بهذا التقرير) .

(د) الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية والاجتماع التحضيري

٧٩ - عقد الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بفيينا يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩ وحضره أعضاء لجنتي التنسيق الدولية والأوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، إلى جانب عدد من المراقبين عن المنظمات غير الحكومية من مناطق أخرى . وأعد الاجتماع التحضيري تفاصيل برنامجي الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية وندوة المنظمات غير الحكومية الأوروبية المقرر عقدهما في عام ١٩٨٩ وناقش ما سيجري في المستقبل من تعاون وعمل على الصعيدين الأوروبي والدولي .

٨٠ - وانعقد الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بفيينا في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وحضره ممثلون عن ٢١٣ منظمة غير حكومية كمشتركين وعن ١٣٨ منظمة غير حكومية كمراقبين من جميع المناطق ، بما في ذلك عدة ممثلين من اسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة . وقد أسعد اللجنة قبول عدد من الشخصيات السياسية البارزة دعوتها لحضور الاجتماع وإلقاء كلمات فيه .

٨١ - وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع "الانتفاضة : الكفاح المستمر للشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال" . وتم إنشاء فريق النقاش التالي : "شعبان ، ودولتان : العلاقات في المستقبل" . وقد التقت في إطار هذا الاجتماع أيضا ست حلقات عمل ذات منحى عملي وعدد من الأفرقة ذات الاهتمامات الخاصة .

٨٢ - ولاحظت اللجنة أن الاجتماع اعتمد إعلانا تضمن الإعراب عن كامل التأييد لإعلان الاستقلال الفلسطيني ودعا جميع الحكومات إلى الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وكذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ودولة فلسطين .

وطالب الإعلان كذلك بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، ورفض خطة الانتخابات المقدمة من الحكومة الاسرائيلية ، إذ أنها تستهدف الحيلولة دون تحقيق الاستقلال وتؤدي إلى ضم الأرض المحتلة . وكذلك أعرب الإعلان عن مشاعر القلق إزاء ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، وطالب بممارسة ضغط دولي فعال على اسرائيل من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وكذلك باقامة وجود للأمم المتحدة ، من أجل كفالة الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة . ودعا أيضا إلى اشتراك الأمم المتحدة على نحو شامل في الميدانين الصحي والاجتماعي - الاقتصادي ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ، من أجل الوفاء بالاحتياجات الطارئة والانمائية المتزايدة للشعب الفلسطيني . (وللاطلاع على نص الإعلان ، انظر المرفق السابع بهذا التقرير) .

٢ - الحلقات الدراسية

٨٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تنظيم حلقات دراسية ، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، وفقا لولايتها المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٣٤ دال والقرارات التالية له . وكانت المنطقتان المعنيتان خلال فترة الإبلاغ هما افريقيا وامريكا الشمالية . وأعربت اللجنة عن تقديرها لحكومتي ماليزيا والأرجنتين لموافقتهما على توفير مكان لانعقاد الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية الآسيوية والحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، على التوالي . ولم تتمكن اللجنة ، لظروف خارجة عن إرادتها ، من عقد هذه الاجتماعات خلال الفترة التي يتناولها التقرير . ومن المقرر عقد الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية الإقليميتين الآسيويتين في كوالالمبور في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ . وتم ، بالتشاور مع حكومة الأرجنتين ، إرجاء عقد الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية الإقليميتين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، اللتين كان من المقرر أصلا عقدهما في بوينس آيرس في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٨٤ - وقررت اللجنة أن تركز الحلقات الدراسية الاقليمية على مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ؛ والانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط ؛ ودور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني ؛ وتعبئة الرأي العام في المنطقة المعنية من أجل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

٨٥ - وأبدت اللجنة سرورها لمشاركة شخصيات سياسية بارزة وبرلمانيين وراسمي السياسات فضلا عن أفراد من الأوساط الأكاديمية وغيرهم من الخبراء في هذه الحلقات الدراسية ، إذ أن ذلك يدل على تعاظم اهتمام المجتمع الدولي على جميع المستويات بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتصميم اللجنة على دفع عجلة التقدم في سبيل إيجاد حل لقضية فلسطين .

(أ) الحلقة الدراسية الاقليمية الافريقية ، القاهرة ، من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٨٦ - أعربت اللجنة عن عظيم تقديرها لعرض حكومة مصر توفير مكان لانعقاد الحلقة الدراسية الاقليمية الافريقية (حلقة الأمم المتحدة الدراسية الحادية والعشرون بشأن قضية فلسطين) ، التي عقدت بالاقتران مع ندوة المنظمات غير الحكومية الافريقية .

٨٧ - وأنشأت الحلقة الدراسية ثلاثة أفرقة نقاش : الفريق الأول - "الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة" ؛ والفريق الثاني - "دور منظمة التحرير الفلسطينية" ؛ والفريق الثالث "تعبئة الرأي العام الافريقي من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" .

٨٨ - ولاحظت اللجنة أن الحلقة الدراسية اعتمدت استنتاجات وتوصيات أعرب فيها المشاركون عن اقتناعهم بأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالنزاع العربي - الإسرائيلي وجوهره ، قضية فلسطين ، قد أوجدت زخما جديدا للتوصل إلى حل على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها . ورحّبت الحلقة الدراسية بالمبادرة السلمية الفلسطينية وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بوصفها إسهاما إيجابيا في سبيل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في المنطقة . وتم الترحيب أيضا بقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفه تطورا إيجابيا . وطُلب من إسرائيل أن تستجيب بصورة إيجابية للموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية وأن تعترف بالأماني الوطنية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأعرب المشتركون في الحلقة الدراسية كذلك عن تأييدهم الكامل للمبادئ التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ بوصفها أساسا لتحقيق سلم شامل . وحثوا المجتمع الدولي على تقديم كل مساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مساعيه لإنهاء الاحتلال ومن أجل وضع هياكل أساسية لدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة . وريثما يتم تحقيق تسوية ، ناشدت الحلقة الدراسية الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير عاجلة لحماية الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال . (للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات ، انظر المرفق الثاني بهذا التقرير) .

(ب) الحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا الشمالية ، نيويورك ، ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩

٨٩ - عقدت الحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا الشمالية (حلقة الأمم المتحدة الدراسية الثانية والعشرون بشأن قضية فلسطين) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ونظرت الحلقة الدراسية في مواضيع فريقي نقاش على النحو التالي : الفريق الأول (أ) : "مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط" ؛ والفريق الأول (ب) "الانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط" ؛ والفريق الثاني : "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" .

٩٠ - ولاحظت اللجنة أن المشتركين رحبوا ، في استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية ، بإعلان الدولة الفلسطينية والتطورات التي أعقبت ذلك كمعالم هامة في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين . وحثت الحلقة الدراسية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة اتصالاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى توسيع نطاق الحوار السياسي . واعتبرت ما يسمى بمبادرة السلم التي اقترحتها السلطات الاسرائيلية غير كافية وطالبت اسرائيل بانهاء احتلالها وبقبول شروط تحقيق تسوية دائمة . وحثت مجلس الأمن على التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وعلى اعتماد تدابير مؤقتة ، بما في ذلك وضع قوة لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة لضمان الأمن الفعلي للفلسطينيين في الأرض المحتلة . وتمت إدانة انتهاكات حقوق الانسان والتدابير الاقتصادية القمعية وإغلاق المدارس في الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما طُلب الى منظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الانسانية العاجلة وأن تكثف جهودها الرامية الى تحقيق تنمية حقيقية في الأرض المحتلة . (وللاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات ، انظر المرفق الرابع بهذا التقرير) .

٣ - الأنشطة الأخرى

٩١ - أحاطت اللجنة علما مع التقدير بأن شعبة حقوق الفلسطينيين ستواصل ، طبقا لولايتها ، إعداد المنشورات التالية ، بتوجيه من اللجنة :

(أ) نشرات شهرية تشمل أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(ب) تقارير الحلقات الدراسية الاقليمية والندوات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية والاجتماعات الدولية لهذه المنظمات ، ونشرات خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ؛

(ج) تجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على أساس سنوي ؛

(د) رصد ما يرد في الصحافة الصادرة بالانكليزية والعبرية والعربية ووسائط الإعلام بشأن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وإصدار تقارير شهرية حتى تستخدمها اللجنة .

٩٢ - وأحاطت اللجنة علما كذلك بأن الشعبة نشرت دراسة بعنوان "ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط (وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم)" . وأنها استكملت الدراسة المعنونة "منشأ القضية الفلسطينية وتطورها (الجزء الرابع)" ، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٩٨٤ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والذي سيضاف الى الأجزاء الثلاثة التي نشرت من قبل . وسيتألف المجلد الموحد لهذه الدراسة من أربعة أجزاء تغطي الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٨٨ . ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية للدراسة عن محنة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأعدت الشعبة أيضا عددين مستكملين (آذار/مارس وآب/أغسطس) من المذكرة الإعلامية عن أعمال اللجنة والشعبة . وهي متاحة الآن بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست ، فضلاً عن الالمانية واليابانية . كذلك أنجزت مذكرة إعلامية بعنوان "الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين" وستكون متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست بالإضافة إلى الالمانية واليابانية .

٩٣ - وقد احتُفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا . وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بأن اليوم الدولي قد احتُفل به أيضا في كثير من المدن الأخرى في جميع أنحاء العالم في سنة ١٩٨٨ .

خامسا - الاجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ جيم

٩٤ - لاحظت اللجنة مع التقدير أن إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة واصلت خلال السنة الماضية برنامجها الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين بغية موالاة نشر ما يتعلق بالقضية من معلومات دقيقة وموضوعية وشاملة على الصعيد العالمي . والولاية المستمرة لإدارة شؤون الإعلام في هذا المجال مستمدة من قرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ جيم ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الإدارة أن تواصل خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين .

٩٥ - واستجابة لطلب الجمعية العامة ، قامت إدارة شؤون الإعلام بنشر نشرات صحفية ومنشورات ومواد سمعية - بصرية ، كما نظمت بعثات إخبارية لتقصي الحقائق ولقاءات إقليمية ووطنية للصحفيين .

٩٦ - وقد وُفِّرت تغطية كاملة بالنشرات الصحفية لاجتماعات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ومنها اجتماعاتها في جنيف ، ولاجتماعات مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ، وذلك عند تناولها قضية فلسطين ، وكذلك لاجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

٩٧ - وركّزت تغطية الإدارة لقضية فلسطين خلال العام الماضي بصورة متزايدة على المواد والمعلومات الإخبارية المتعلقة بالحالة في الأراضي المحتلة ، والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة .

٩٨ - وقامت الإدارة بنشر المعلومات عن طريق المقالات والنشرات الصحفية والكراسات والكتيبات . وتابعت نشرة "وقائع الأمم المتحدة" بشكل موسّع ما اضطلع به كل من الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين وكذلك مجلس الأمن من النظر في قضية فلسطين والبنود الأخرى المتصلة بها ، لاسيما منذ بدء الانتفاضة في الأراضي المحتلة . وفي أحدث مجلد من "حولية الأمم المتحدة" ، الذي سيصدر قريبا ، تم تخصيص باب يتألف من ٢٢ صفحة لقضية فلسطين ؛ كما تم تناول هذا الموضوع في أبواب معنية باللاجئين وحقوق الانسان والحالة في الأراضي المحتلة . كذلك ، قُدمت تغطية كاملة

للأنشطة التي أقامتها في المقر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بالاشتراك مع مكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة ، احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد نشرت الإدارة أيضا معلومات بشأن الحلقات الدراسية والندوات التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في عواصم العالم المختلفة . وسافر موظف إعلامي مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة ، خلال البعثة الإخبارية التي قامت بها لتقصي الحقائق في تونس ودمشق وعمان والقاهرة في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وأرسل تقارير عن الشهادات التي أدلى بها سكان الأراضي المحتلة .

٩٩ - وواصلت الإدارة توزيع كتيبها المعنون "الأمم المتحدة وقضية فلسطين" . ومن المقرر أن تصدر بحلول نهاية العام نسخة مستكملة ومنقحة من هذا الكتيب .

١٠٠ - وقد صدر كتيبان جديدان خلال عام ١٩٨٩ . ويتناول الكتيب الأول وعنوانه "من أجل حقوق الفلسطينيين : أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . أما الكتيب الثاني وعنوانه : "حقوق الإنسان للفلسطينيين : أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة" فيتناول أعمال اللجنة الخاصة . وصدر الكتيبان باللغات الاسبانية والألمانية والانكليزية والعربية والفرنسية وتم نشرهما على نطاق عالمي .

١٠١ - وتم إنتاج ملصق جديد عن المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، ووزع على أوسع نطاق ممكن .

١٠٢ - وقد حظيت جميع جوانب قضية فلسطين - بما في ذلك جلسات الجمعية العامة التي عقدت في جنيف ، والبنود المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، وحقوق الفلسطينيين ، والانتفاضة ، والحالة في الأراضي المحتلة ، واجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واحتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط - بتغطية واسعة في الأنباء ، وفي المجلات المعنية بأحداث الساعة ، وكذلك في سائر البرامج الإذاعية التي تبثها إدارة شؤون الإعلام .

١٠٣ - وبالإضافة إلى الأنباء في النشرات والمجلات الإخبارية ، قامت الإدارة بانتاج سلسلة خاصة من أربعة برامج إذاعية رئيسية باللغة الفرنسية ، هي "الانتفاضة الفلسطينية" (الجزآن الأول والثاني) و "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط" (الجزآن الأول والثاني) . وفي إطار البرنامج الإذاعي الأسبوعي المتعمق "منظور" ، تم انتاج خمسة برامج رئيسية مخصصة لقضية فلسطين وحدها ، وهي "تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين" و "الانتفاضة الفلسطينية واحتمالات عقد مؤتمر دولي" و "الجمعية العامة في جنيف تعترف بالدولة الفلسطينية" و "قضية فلسطين والسعي المستمر نحو السلام" و "الحالة في الأراضي المحتلة" . وقد ترجم هذا البرنامج الى عدة لغات رسمية وغير رسمية ، منها البنغالية والتركية والروسية والسواحلية والصينية والفرنسية والهندية ، ووزع على نطاق عالمي . أما اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فغطيت أنشطة الاحتفال به في البرامج الإذاعية الأسبوعية ، وذلك باللغات الانكليزية والتركية والعربية . كذلك أجريت مقابلة مع السيد جورجيو جياكوميللي ، المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن أعمال الوكالة . وقد أذيعت هذه المقابلة في المجلات الإذاعية الأسبوعية الموجهة باللغات الانكليزية والسواحيلية والهندية . وقامت وحدة العالم العربي والشرق الأوسط بانتاج سبعة برامج رئيسية مخصصة لقضية فلسطين وحدها ، بما في ذلك الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، وأضواء على دورة الجمعية العامة التي عقدت في جنيف . وفي أربع حلقات من البرنامج الإذاعي الأسبوعي الموجّه بالأسبانية ، تم تناول إعلان قيام الدولة الفلسطينية ، وحقوق الشعب الفلسطيني ، واللاجئين الفلسطينيين ، والانتفاضة . كما قدمت تغطية إذاعية واسعة بالأسبانية للقاء الإقليمي لصحفيي أمريكا اللاتينية المعني بقضية فلسطين ، والذي عقد في كنغستون بجامايكا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ . كذلك قُدمت تغطية للحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا الشمالية والمعنية بقضية فلسطين ، التي عقدت في نيويورك في البرامج الإخبارية الأسبوعية الموجهة بالانكليزية والبرتغالية والفرنسية .

١٠٤ - ويجري حاليا انتاج برنامج فيديو تعليمي مدته ١٥ دقيقة بثلاث لغات لطلاب المدارس الثانوية ، عن قضية فلسطين ، مصحوبا بكتيب دراسي للمدرسين ، وذلك لتوزيعه على نطاق عالمي .

١٠٥ - وقدمت تغطية تليفزيونية كاملة لجلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين . كما قدمت تغطية تليفزيونية لجلسات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وللحلقات الدراسية المعقودة برعايتها فضلا

عن المناسبات الرسمية الاخرى . وقدمت أيضا تغطية كاملة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، ولمراسم افتتاح معرض الصور المخصص لموضوع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وعن طريق موزّعين دوليين ، توزع على نطاق عالمي ما مجموعه ١٣٨ مجموعة كاملة من البرامج الإخبارية التليفزيونية عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، تم تخصيص ثلاث حلقات من البرنامج التليفزيوني الأسبوعي المعنون "أعمال الأمم المتحدة" - الذي يذاع عالمياً باللغات الأسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية واليابانية وكذلك على شبكة CNN في الولايات المتحدة - لمختلف جوانب القضية الفلسطينية . وهذه الحلقات هي "المرأة الفلسطينية" و "الأونروا تعيد بناء المخيمات في لبنان" و "الأمم المتحدة توسع نطاق مساعدتها الإنسانية لقطاع غزة" . كما قدمت لأعضاء الوفود تسجيلات على أشرطة فيديو ، ومقتطفات تتعلق بقضية فلسطين وما يتصل بها من بنود أخرى . وأتيحت للشبكات التليفزيونية الرئيسية نسخ مسجلة على أشرطة ، أو بثّت إليها عبر الخطوط الهاتفية .

١٠٦ - وقامت الإدارة مرة أخرى ، على غرار ما فعلت في السنوات السابقة ، بتنظيم أنشطة لإطلاع وسائط الإعلام على الحقائق والتطورات المتعلقة بقضية فلسطين . واشترك فريق من ١٣ صحفياً رفيعي المستوى في بعثة إخبارية إلى الشرق الأوسط نظمتها الإدارة . وفي الفترة من ٧ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام الفريق بزيارة لتونس ودمشق وعمان والقاهرة . ولم يرد أي رد على طلب رسمي قدِّم الى البعثة الدائمة لاسرائيل كي تزور البعثة اسرائيل والضفة الغربية . وأتاحت البعثة للمشتركين فيها فرصة الحصول على معلومات وانطباعات مباشرة عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية . وفي أثناء الزيارة التي قامت بها البعثة ، قام الصحفيون بإجراء لقاءات ومقابلات مع عدد كبير من القادة وكبار المسؤولين في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما تم تنظيم زيارات ميدانية عديدة ، ولا سيما لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وحظيت البعثة بتغطية إعلامية واسعة في جميع البلدان التي زارتها ، لا سيما بسبب الحالة في الأراضي المحتلة . ونشر المشتركون في البعثة مقالات عديدة فيما بعد ، استنادا الى تجربتهم والى المقابلات التي أجروها في أثناء الزيارة التي قامت بها البعثة .

١٠٧ - ونظمت الإدارة أيضاً لقاءين إقليميين للصحفيين بشأن قضية فلسطين اشترك فيهما صحفيون رفيعو المستوى مع خبراء في هذا الميدان لإجراء مناقشات غير رسمية ، مختصرة ومتعمقة وصريحة بشأن مختلف جوانب القضية الفلسطينية . وقد عقد اللقاء الأول

في سنغافورة في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وحضره ٣٠ صحفيا من عدة بلدان آسيوية يمثلون وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعية والتليفزيونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وعقد اللقاء الثاني في كنغستون بجامايكا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، واشترك فيه نحو ١٨ صحفياً من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية .

١٠٨ - كما نظمت الإدارة ثلاث مجموعات من اللقاءات الوطنية اجتمعت خلالها أفرقة دراسة صغيرة ومتوازنة من الخبراء ، وذلك في صورة مؤتمرات صحفية متعمقة . ففي أوروبا ، عقد لقاء وطني في لندن ولقاءان في برلين في الفترة من ١٦ الى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اشترك فيها صحفيون محليون ومراسلون أجانب . وعقدت لقاءات وطنية آسيوية في نيودلهي وبانكوك وسيدني وكانبرا وولنغتون وطوكيو ، وذلك في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير الى ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وعقدت لقاءات وطنية لأمريكا اللاتينية في الفترة من ١٩ الى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ في بوغوتا وكيتو وسانتياغو .

١٠٩ - وواصلت مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تنفيذ أنشطتها الإعلامية فيما يتصل بقضية فلسطين وأتاحت للجمهور المواد الإعلامية التي أعدتها الأمم المتحدة عن الموضوع . واضطلعت تلك المراكز بأنشطة مختلفة للاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، كما أتاحت المنشورات التي أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبتوجيه منها ، ووزعت تعميمات إعلامية باللغات الرسمية للأمم المتحدة وكذلك باللغات المحلية . كما أنها نظمت المعارض وقامت بعرض الأفلام ، ونظمت الاحتفالات في مختلف المراكز بالتعاون مع السلك الدبلوماسي ووكالة الأونروا ، والبرلمانات الوطنية .

سادسا - توصيات اللجنة

١١٠ - شهدت السنة قيد الاستعراض أحداثا تتسم بأهمية خطيرة في تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني الطويل من أجل استعادته وممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد أوجدت انتفاضة الشعب الفلسطيني المستمرة احتجاجا على ما يزيد على ٢٠ سنة من الاحتلال والقمع الاسرائيليين ، وإعلان دولة فلسطين ، ومبادرة السلم الفلسطينية التي

أعلنها الرئيس ياسر عرفات في جلسات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة المعقودة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ظروفا وفرصا جديدة للقيام بعمل دولي متضافر يهدف الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة . ويعتبر تزايد تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، حيث قُتل المئات من الفلسطينيين وتعرض عشرات الالاف للإصابة والتشويه والاحتجاز منذ بداية الانتفاضة ، مصدر قلق بالغ للغاية ويفرض واجبا أخلاقيا على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل للتعجيل بتحقيق هذه التسوية وكفالة سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال .

١١١ - وترى اللجنة أن على مجلس الأمن واجب اتخاذ إجراء ملموس وفعال لكفالة تحقيق هذه الأهداف . وتعتقد اللجنة أن توصياتها الواردة في تقريرها الأول (٩) ، والتي أيدتها الجمعية العامة على نحو متكرر بأغلبيات ساحقة ، توفر برنامجا بنّاء لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وعليه ، فقد أرفقت اللجنة هذه التوصيات مرة أخرى بهذا التقرير (انظر المرفق الأول) وهي تدعو مجلس الأمن الى اتخاذ إجراء ايجابي عاجل بشأنها . كذلك تؤكد اللجنة من جديد صلاحية الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والمعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ (٣) واللذين قدما إسهاما قيما في سبيل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه . وتؤكد اللجنة من جديد أن هذه التوصيات تقوم على أسس وطيدة من مبادئ جوهرية ومقبولة دوليا وأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ونيله وممارسته لهذه الحقوق هي شروط لا غنى عنها لحل القضية الفلسطينية ، التي تمثل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط . كذلك تؤكد اللجنة من جديد أن الجلاء الاسرائيلي عن الأراضي التي احتُلت بالقوة انتهاكا لمبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة هو شرط لا بد منه من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١١٢ - وتؤكد اللجنة من جديد توافق الآراء على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، وهي التي تعد مشاركتها على قدم المساواة أمرا لا غنى عنه في أية جهود ومداولات تهدف الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . وترحب اللجنة بإعلان الاستقلال الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه المعقود في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وتكرر التأكيد بأن إعلان دولة فلسطين العربية المستقلة موافق لمتطلبات قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . ووفقا لذلك ، ترى اللجنة أنه ينبغي منح دولة فلسطين مكانها الذي يليق بها داخل المجتمع الدولي ومنظمة الأمم

المتحدة . وتلاحظ اللجنة ما حظيت به مبادرة السلم الفلسطينية من تأييد دولي واسع النطاق وتعرب عن عميق أسفها لعدم استجابة اسرائيل على نحو إيجابي لهذه المبادرة حتى الآن ولاستمرارها في رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وبناء عليه فإن اللجنة تحث اسرائيل على أن تعكس موقفها وتنضم الى توافق الآراء الدولي .

١١٣ - وترى اللجنة أنه أصبح الآن لزاما على مجلس الأمن اتخاذ إجراء إيجابي في سبيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط استنادا الى الإطار والعناصر الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي يحظى بتأييد ساحق من قبل المجتمع الدولي . وتؤكد اللجنة من جديد المبادئ المتعلقة بتحقيق سلم شامل والواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، وهي : انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛ وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في قرار الجمعية ١٨١ (د - ٢) ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

١١٤ - وفي السنة الماضية ، ازداد على نحو واضح ، رسوخ توافق الآراء الدولي المؤيد لعقد مؤتمر السلام الدولي . واللجنة ، وفقا لذلك ، تحث الأمين العام على أن يبذل قصارى جهده لكفالة إجراء مشاورات نشطة في اطار مجلس الأمن تحقيقا لهذا الغرض . وتعتزم اللجنة مواصلة تكثيف جهودها في سبيل تحقيق هذا الهدف ، وأن تجعل منه مرة أخرى النقطة التي يتركز عليها برنامج عملها في السنة المقبلة .

١١٥ - وإذ تلاحظ اللجنة أن الأمين العام ذكر في تقاريره أن ما بذله من محاولات لتمهيد الطريق من أجل إجراء مفاوضات فعالة ، لم تؤد الى نتائج حتى الآن ، فإنها توصي بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى من مجلس الأمن ، ولاسيما الأعضاء الدائمين ، النظر في اتخاذ التدابير المطلوبة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في إعطاء ضمانات باتخاذ تدابير أمنية وفقا لقرار الجمعية ١٧٦/٤٣ ، وتجديد ولاية الأمين العام لكي يواصل جهوده مع الأطراف المعنية ، وأن يعمل ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، على تيسير عقد المؤتمر .

١١٦ - وتحتج اللجنة بأشد العبارات على تكثيف اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لأعمال القمع ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيهم الأطفال ، ولاسيما استخدام الذخيرة الحية بلا حساب ، وحالات الضرب العشوائية ، وحالات المداهمة والاعتقالات الجماعية ، وزيادة اللجوء الى الاحتجاز الاداري ، وعمليات الإبعاد ، والعقاب الجماعي . واللجنة تدين ما يقوم به المستوطنون الاسرائيليون من أعمال عنف دون رادع كما أنها تدين التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال لحرمان السكان الفلسطينيين من حقهم في التعليم ، فضلا عما اتخذ من تدابير ادارية واقتصادية وغيرها للسيطرة على جميع جوانب حياة الفلسطينيين والحيلولة دون تنمية هياكل اجتماعية ـ اقتصادية تتمتع بالاستقلال الذاتي . وترحب اللجنة بما اتخذته الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى من اجراءات لشجب هذه التدابير ، كما ترحب بالافتتاح الجزئي للمدارس نتيجة لهذه الضغوط الدولية . وتشير اللجنة إلى قراري مجلس الأمن ٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ وتطلب من جميع من يهمهم الأمر مضاعفة جهودهم لفضح وشجب وإنهاء السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ونظرا إلى الحالة الخطيرة التي أوجدتها هذه السياسات والممارسات ، فإن اللجنة تطلب مرة أخرى من مجلس الأمن أن ينظر بصورة عاجلة في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وتدعو اللجنة أيضا الى اتخاذ الاجراءات الدولية المناسبة لتخفيف معاناة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال ، ولاسيما النساء والأطفال .

١١٧ - كذلك تؤكد اللجنة من جديد أن على الأمم المتحدة واجبا تاريخيا ومسؤولية تاريخية يتمثلان في تقديم المساعدات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستقلة ذاتيا للأرض الفلسطينية المحتلة استعدادا لنيل الاستقلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وعليه ، تكرر اللجنة طلبها الى منظومة الأمم المتحدة وكذلك إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية مواصلة وزيادة ما تقدمه من مساعدات اجتماعية للشعب الفلسطيني ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١١٨ - ولاحظت اللجنة ، مع الارتياح ، الوعي والتعبئة المتزايدين للرأي العام العالمي دعما لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، ولتوصيات الأمم

المتحدة فيما يتعلق بالتوصل الى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين . وتعتقد اللجنة أن برنامجها المتعلق بعقد حلقات دراسية اقليمية واجتماعات وندوات للمنظمات غير الحكومية ، ولقاءات للصحفيين والأنشطة الدولية الاخرى التي تشرف عليها اللجنة ، كان له دور قيم في هذه العملية ، وستواصل السعي نحو تحقيق أقصى قدر من الفعالية في تنفيذ هذا البرنامج ، كما ستواصل تكثيف جهودها لتنفيذ ولايتها .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35 و Corr.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35) .

(٣) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٤) فيما يلي المراقبون في اجتماعات اللجنة : الأردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، بنغلاديش ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، سري لانكا ، الصين ، العراق ، فييت نام ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ،

الحواشي (تابع)

نيكاراغوا ، جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي . كما كانت فلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ، مراقبا فيها .

(٥) فيما يلي الأعضاء الحاليون في الفريق العامل : أفغانستان ، باكستان ، تركيا ، تونس ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السنغال ، غيانا ، غينيا ، كوبا ، مالطة ، الهند ، وفلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة .

(٦) مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، تقرير المدير العام ، التذييلات (المجلد ٣) .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/44/1) .

(٨) للاطلاع على النص المطبوع انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1989/20) .

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) ، الفقرات ٥٩ - ٧٣ .

المرفق الأول

توصيات اللجنة التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين*

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الأساسية

٥٩ - إن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، ومن ثم ، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الأوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني .

٦٠ - واللجنة تقر ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة ، غير قابلة للتصرف ، في العودة إلى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القوميين ، وذلك إيمانا منها بأن إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط .

٦١ - واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، على أساس قراري الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تتم برعاية الأمم المتحدة .

٦٢ - وتعيد اللجنة إلى الذاكرة المبدأ الأساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وتؤكد على ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو .

٦٣ - وترى اللجنة أنه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

---

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) ، الفقرات ٥٩ - ٧٣ .

٦٤ - وتوصي اللجنة بقيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسَّع وأكثر نفوذا في العمل على تسوية عاجلة لقضية فلسطين وفي تنفيذ مثل هذه التسوية . وعلى مجلس الأمن ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وتحث اللجنة أيضا مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية وعادلة ، أخذا في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة .

٦٥ - ومن خلال هذا المنظور وعلى أساس القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة في معرض مداولاتها الدراسة اللازمة ، تقدم اللجنة توصياتها بشأن شكليات إعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ثانيا - حق العودة

٦٦ - إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه . كما أن مجلس الأمن اعترف بالإجماع بهذا الحق في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) ؛ تنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد .

٦٧ - وترى اللجنة ، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، أن برنامج إعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى

٦٨ - تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

'٢' أن تستخدم موارد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، أيتهما أو كلتيهما معا ، بعدما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض ، للمساعدة في

حل أية مشاكل سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين إلى ديارهم . كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا ، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في تحديد الفلسطينيين النازحين .

المرحلة الثانية

٦٩ - تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، إلى ديارهم ، وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن تشرع الأمم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الأولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ؛ وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

'٢' أما الفلسطينيون الذين يختارون عدم العودة إلى ديارهم فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين

٧٠ - للشعب الفلسطيني الحق الأصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين . وترى اللجنة أن الجلاء عن الأراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتصلة بالأمر هو شرط لابد منه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وعلاوة على ذلك ، ترى اللجنة أن الشعب الفلسطيني ، متى عاد الفلسطينيون إلى ديارهم وممتلكاتهم وبانشاء كيان فلسطيني مستقل ، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي .

٧١ - وترى اللجنة أيضا أن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل المساعدة اللازمة لتعزيز تنمية الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا .

٧٢ - ولتحقيق هذه الغايات ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ ، على أن يتم انجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه إلى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب ؛

(ج) أن يطلب مجلس الأمن إلى اسرائيل أن تكف عن انشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة ؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الأساسية في هذه المناطق سليمة دون مساس بها ؛

(د) أن يطلب إلى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تعلن ، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الأراضي ، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية ؛

(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس ، فتقوم بعد ذلك ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

(و) أن تساعد الأمم المتحدة ، إذا اقتضى الأمر ، في إقامة خطوط مواصلات بين غزة والضفة الغربية ؛

(ز) أن تتخذ الأمم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ومع مراعاة قرار

الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ترتيبات أخرى ، من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة ، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

(ح) أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لتدعيم الكيان الفلسطيني .

المرفق الثاني

النتائج والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الأمم المتحدة الدراسية الحادية والعشرون بشأن قضية فلسطين

(القاهرة ، ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)

مقدمة

١ - عُقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية الحادية والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الإقليمية الافريقية الخامسة) المعنونة "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، مع الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في افريقيا بشأن قضية فلسطين في فندق هيلتون رمسيس بالقاهرة ، مصر ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - ومثّل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من سعادة السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ؛ وسعادة السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة) ، مقرر اللجنة ؛ وسعادة السيد صمويل ر. انسانالي (غيانا) ؛ وسعادة السيد توم أوباليه كارغبو (سيراليون) ؛ وسعادة السيد أغوس ترميدزي (اندونيسيا) ؛ والسيد زهدي لبيب ترزي (فلسطين) . وتولت السيدة أبسا كلود ديالو منصب رئيس الحلقة الدراسية والسيد الكسندر بورغ أوليفييه ، منصب مقررها .

٣ - وعُقدت تسع جلسات وقدم واحد وعشرون من المشتركين في أفرقة المناقشة ورقات تتعلق بجوانب مختارة من قضية فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك ، حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٥١ حكومة وفلسطين و ثلاثة من أجهزة الأمم المتحدة وثلاث من الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وثلاث من المنظمات الحكومية الدولية وحركتي تحرير وطني ، فضلا عن ٥٠ من المنظمات غير الحكومية .

٤ - واستمعت الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية في حفل الافتتاح المشترك إلى بيان من سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مصر تلاه سعادة السيد عزيز سيف النصر ، مساعد وزير الخارجية .

٥ - وبعث سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، رسالة تلاها ممثله السيد نسيم ميرزا ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين . كما ألقت السيدة أبسا كلود ديالو ، رئيسة الحلقة الدراسية ، كلمة في الجلسة .

٦ - ووردت رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تلاها السيد جمال الصوراني ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٧ - وأدلى ببيانات أخرى كل من : الدكتور عبد الأحد جمال الدين ، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر ورئيس رابطة الأمم المتحدة في مصر ؛ وسعادة السيد تيسفاي تاديسي (اثيوبيا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ والدكتور مراد غالب ، رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفروأسيوية ؛ وسعادة السيد أغوس ترميدزي (اندونيسيا) الذي تكلم بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ؛ والسيد محمد الفرا ، وكيل الأمين العام لجامعة الدول العربية ؛ والسيد المأمون كيتا (مالي) ، الذي تكلم بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ؛ والسيد شريف رفعت (مصر) ، الذي مثل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وتلقت الحلقة الدراسية أيضا رسالة من السيد دايا بيريرا ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة ورسالة من منظمة المؤتمر الإسلامي .

٨ - واعتمدت الحلقة الدراسية ، رسالة موجهة إلى السيد ياسر عرفات ، وقراراً للإعراب عن الشكر لحكومة وشعب مصر .

٩ - وقد تم إنشاء ثلاثة أفرقة للمناقشة :

(أ) <u>فريق المناقشة الأول</u> - "الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة : مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة" ؛ السيد لطفي الخولي (مصر) ، السيد رفائيل استريلا (اسبانيا) ، السيد ي. ف. غلوخوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، السيد كورنتين هيرفو - اكيندينغي (غابون) ، السيد المأمون كيتا (مالي) ، السيد جوناثان كتاب (فلسطيني) ، السيد صلاح الأدغم (تونس) ، السيد ايبو ماندازا (زمبابوي) ، السيد أحمد عثمان (مصر) ، السيد س. أموس واكو (كينيا) .

(ب) فريق المناقشة الثاني - "دور منظمة التحرير الفلسطينية" ، السيد نبيل شعث (فلسطيني) .

(ج) فريق المناقشة الثالث - "تعبئة الرأي العام الافريقي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ؛ السيد فاروق أبو عيسى (السودان) ، السيد دونالد بيتز (الولايات المتحدة) ، السيد جيبو فيلكس - جورج (سيراليون) ، السيد محمد السيد غلاب (مصر) ، السيد غورا ابراهيم (جنوب افريقيا) ، السيد لاتير كمارا (السنغال) ، السيد جبر الله خمسين (السودان) ، السيد اسيه كوسي (توغو) ، السيد ديخيفانغ ناسيمولا (جنوب افريقيا) ، السيدة روث نيتو (أنغولا) ، السيد جيسايا نيامـا (ناميبيا) ، السيد عبد المنعم سعيد (مصر) .

١٠ - وقد نشر تقرير الحلقة الدراسية ، بما في ذلك ملخصات أعمالها ، كنشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمم المتحدة .

النتائج والتوصيات

١١ - اعتمدت الحلقة الدراسية النتائج والتوصيات التالية :

(أ) أعرب المشتركون في الندوة عن اعتقادهم بأن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي وبجوهره ، قضية فلسطين ، قد ولدت زخما جديدا للتوصل إلى حل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها . وتعزى هذه التطورات بصورة رئيسية إلى الكفاح الباسل والحازم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لنيل وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير ، كما ظهر ذلك بصورة مثيرة في الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد يسر حدوث هذه التطورات مناخ دولي ملائم يتسم بتزايد التعاون والإرادة السياسية لحل المنازعات الإقليمية بطريقة سلمية من خلال المفاوضات .

(ب) ورحب المشتركون بنتائج الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المعقودة في الجزائر ، لاسيما إعلان دولة فلسطين المستقلة بوصفها إسهاما ايجابيا في إتجاه تحقيق تسوية سلمية للنزاع في المنطقة . أما القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني والموقف الذي أوجزه السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في خطابه الذي أدلى به في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك في محافل أخرى ، فيعتبران معلمين هامين في مساعي المجتمع الدولي التي ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة

وعادلة ودائمة لقضية فلسطين والتي أدت إلى زيادة الدعم الدولي من جميع قطاعات المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ومكنت من بدء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد لقي قرار حكومة الولايات المتحدة بإقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة في حوار جوهري مع المنظمة ترحيبا بوصفه تطورا ايجابيا ، وجرى الإعراب عن الأمل في أن تؤدي هذه الاتصالات إلى تطورات ملموسة وإلى تسوية شاملة للنزاع .

(ج) واتفق المشتركون بأنه بات لزاما على حكومة اسرائيل الآن أن تستجيب بصورة ايجابية للموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية والذي لقي الترحيب والثناء من المجتمع الدولي . ولم يعد بوسع إسرائيل بعد الآن أن تتجاهل التطلعات الوطنية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة . وانتفاضة الشعب الفلسطيني الجارية ، التي دخلت عامها الثاني في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الفلسطينيين عازمون على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ورفضه وإنهائه . كما لقي إعلان دولة فلسطين المستقلة في الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني دعما حماسيا من الأغلبية الساحقة من الدول . ورحبت هذه الدول نفسها بهذا الإعلان بوصفه إسهاما ملموسا في اتجاه السلام . ومما له دلالة هامة أن العديد من الدول قد اعترفت رسميا بالفعل بدولة فلسطين التي أعلن قيامها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في العاصمة الجزائرية .

(د) وأحاطت الحلقة الدراسية علما ورحبت بالقرارات المتعلقة بالبند المعنون "قضية فلسطين" التي اتخذتها الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في جنيف . وبصفة خاصة ، لاحظت بعين الرضى الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وأعربت عن تأييدها الكامل للمبادئ الواردة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ، كأساس لتحقيق سلام شامل . وإدراكا لدور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين ، أيد المشتركون الطلب الموجه إلى المجلس بأن ينظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في ضمانات لتدابير أمنية يوافق عليها هذا المؤتمر لجميع دول المنطقة ، وفي تدابير مؤقتة لضمان الأمن الفعلي لسكان الأراضي المحتلة بانتظار الاتفاق على تسوية نهائية شاملة . ورأى المشتركون أنه بات لزاما على اسرائيل الآن أن تقبل الشروط الموضوعة لتسوية

دائمة وشاملة التي اتفق عليها المجتمع الدولي ككل والتي ينبغي أن تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير .

(هـ) ورحب المشتركون أيضا بما قررته الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٤٣ باستعمال اسم "فلسطين" في منظومة الأمم المتحدة بدلا من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" . واعتبر المشتركون هذا القرار بمثابة اعتراف بتطلعات الشعب الفلسطيني وتأكيد جديد لدور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد ، كما اعتبروه تأييدا للخطوات الباسلة التي اتخذت في الانتفاضة لإنهاء الاحتلال وإقامة الهياكل الأساسية لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . وحث المشتركون المجتمع الدولي ، على تقديم كل مساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مساعيه الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الهام .

(و) وبات المجتمع الدولي أشد اقتناعا بضرورة ايجاد تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي . والدليل على ذلك الدعم المتزايد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ويظهر هذا التأييد بوضوح في الموقف الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والاتحاد الأوروبي ، وبلدان الشمال الأوروبي ، وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وغيرهما من البلدان الاشتراكية . وفي هذا الصدد ، لاحظت الحلقة الدراسية مع التقدير الدعم المستمر والمتواصل من الدول والشعوب الافريقية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ولعقد المؤتمر الدولي للسلام .

(ز) ولاحظ المشتركون أنه رغم ما بذل من جهود مضنية لايجاد حل للنزاع العربي - الاسرائيلي ، لاتزال الحالة في المنطقة متوترة . وقد فاقم هذه الحالة القمع الاسرائيلي الوحشي للانتفاضة الفلسطينية باستخدام القوة العسكرية والضرب والاحتجاز والإبعاد وتطبيق سياساتها غير المشروعة بابقاء وتوسيع المستوطنات اليهودية وكذلك مصادرة الأراضي التي يمتلكها العرب وتحويل مجاري المياه القليلة في منابعها كي تستعملها لخدمة أغراضها هي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وأدت سياسة "القبضة الحديدية" التي تمارسها اسرائيل إلى زيادة خنق جميع أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني . وتواصل إسرائيل تعزيز سيطرتها على معظم جوانب الحياة بهدف عرقلة تطور الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تطورا ذاتيا وتشكل هذه السياسات انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، لاسيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت

الحرب لعام ١٩٤٩ ، والمعايير الأخرى للقانون الدولي ، كما تؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة مما يعرقل المحاولات الرامية لايجاد حل سلمي لقضية فلسطين . ولاحظ المشتركون كذلك أن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم تنجح في إنهاء الانتفاضة ولا يرجح أن تحقق لاسرائيل أهدافها . كما أن إصرار اسرائيل على أعمال العدوان ضد دول مجاورة ، لاسيما لبنان ، يُعرض أمن المنطقة للخطر .

(ح) وناشدت الحلقة الدراسية الامم المتحدة اتخاذ تدابير عاجلة لحماية الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال ، وتضمن سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم القانونية والإنسانية في جميع الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وتخفف من معاناتهم . وينبغي أيضا تقديم مساعدة كافية على أساس منتظم إلى اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المجاورة وغيرها . وينبغي أن تواصل وتعزز منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المساعدة الإنسانية التي تقدمها إلى الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وإلى اللاجئين الفلسطينيين . وبصفة خاصة ، ينبغي توجيه الدعم المستمر والمتزايد من خلال وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكذلك من خلال المنظمات غير الحكومية العاملة بصورة مباشرة في الأراضي المحتلة .

(ط) وأكدت الحلقة الدراسية بأن حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة لا يزال يشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة بدون ممارسة هذه الحقوق ممارسة كاملة ، وبدون انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وأكدت كذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهي بوصفها كذلك ، تعتبر طرفا أساسيا في أية مفاوضات ترمي إلى حل النزاع بالوسائل السلمية .

(ي) وأحاطت الحلقة الدراسية علما مع التقدير بالجهود التي بذلتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لضمان الاعتراف العالمي بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وكذلك بتوصياتها الواردة في تقريرها لعام ١٩٧٦ (أ) التي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة متكررة منذ ذلك الحين والتي تتعلق بضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لتلك الحقوق . ولاحظت الحلقة الدراسية أيضا بارتياح تزايد الدعم في الأمم المتحدة لبرنامج العمل الذي تضطلع به اللجنة . وحثت المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لأنشطة اللجنة ومساعيها ، لاسيما جهودها المتعلقة بتيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ك) وكان موقف البلدان الافريقية ، كما تجلى في الإعلانات والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية ، موقف تضامن ودعم لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، لاسيما حقه في تقرير مصيره وفي إقامة دولته . وقارن كثيرون من المشتركين بين قضية الشعب الفلسطيني وبين كفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . ولاحظ هؤلاء المشتركون أنه مثلما واصلت جنوب افريقيا سياسات وممارسات الفصل العنصري البغيضة عندما رحب المجتمع الدولي بتوقيع اتفاقات برازافيل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بناميبيا ، استمرت اسرائيل في محاولاتها الرامية إلى خنق الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بالقوة الوحشية والسياسات القمعية . وتعرّض سياسات اسرائيل وسياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا السلم والأمن الدوليين للخطر وتثيران بالغ القلق في المجتمع الدولي . وأعرب المشتركون أيضا عن قلقهم إزاء التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل وأدانوه .

(ل) ونظرت الحلقة الدراسية بعين التقدير إلى الدعم الذي قدمته منظمة الوحدة الافريقية وحكومات وشعوب افريقيا في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل للقضية الفلسطينية ولتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ووافقت الحلقة الدراسية على وجوب مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الرأي الرسمي والعام في افريقيا من خلال استخدام وسائط الإعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية . وأعرب المشتركون في الندوة عن الرأي القائل بوجوب زيادة التعاون فيما بين المنظمات والنقابات وجماعات التضامن وما اليها في افريقيا وكذلك بينها وبين مثيلاتها في المناطق الإقليمية الأخرى . وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بجهود إضافية لنشر معلومات تقوم على الحقائق وتكون مستكملة عن قضية فلسطين والتدابير المطلوب اتخاذها للتوصل إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين . وهناك دور هام في نشر هذه المعلومات للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تبذل إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة كل جهد لتأمين نشر ما يرد من معلومات دقيقة عن قضية فلسطين على أوسع نطاق ممكن .

الحواشي

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

المرفق الثالث

الاعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(القاهرة ، ١٨ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)

مقدمة

١ - عقدت الندوة الثانية للمنظمات غير الحكومية في افريقيا بشأن قضية فلسطين وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في فندق هيلتون رمسيس بالقاهرة في الفترة من ١٨ الى ٢١ كانون الأول/ديسمبر . وعقد جزء من هذه الندوة ، بالاشتراك مع حلقة الأمم المتحدة الدراسية الحادية والعشرين بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية الافريقية الخامسة) (انظر المرفق الثاني) .

٢ - وبالاضافة إلى أفرقة المناقشة التي عقدت اجتماعاتها مع الحلقة الدراسية ، أنشئت حلقتا عمل تتصلان بصورة محددة بأنشطة المنظمات غير الحكومية كي تنظر الندوة في المواضيع التالية :

(أ) تعبئة المنظمات غير الحكومية الافريقية والربط فيما بينها من أجل انهاء الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ولتعزيز الحماية الدولية للفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ؛

(ب) أنشطة المنظمات غير الحكومية لتعزيز تعبئة الرأي العام الافريقي والعلاقة بين الانتفاضة الفلسطينية وكفاح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

٣ - واعتمد المشتركون في الندوة اعلانا (انظر أدناه) واقتراحات عملية المنحى صدرت عن حلقتي العمل وانتخبت لجنة تنسيق افريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . ونشر تقرير الندوة كنشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين مع تقرير الحلقة الدراسية .

الإعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الافريقية الثانية بشأن قضية فلسطين ، نجتمع في القاهرة في لحظة تاريخية دخل فيها النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال مرحلة حاسمة . ونحن نحيي ونؤيد اصرار الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل التحرير الوطني وانشاء دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة .

اننا نؤيد تأييدا تاما مشروع السلام الذي أعلنته الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر العاصمة كما ينعكس الآن في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٤٣ و ١٧٧/٤٣ المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

ونحن نعرب ، على وجه التحديد ، عن ترحيبنا بالاعلان التاريخي لدولة فلسطين ، بما يتمشى مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، ونعرب عن تأييدنا لاعلانها .

وإننا نطالب جميع الحكومات التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين الجديدة أن تفعل ذلك ونحث المنظمات الحكومية وغير الحكومية على أن تقدم كل مساعدة لتعزيز المؤسسات التعليمية والطبية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة ، وتلك خطوة ضرورية لانشاء الدولة الفلسطينية .

وفضلا عن ذلك ، نحيي نضال الشعب الفلسطيني عن طريق الانتفاضة ، التي تجاوزت عامها الأول الآن ، بوصفه تعبيرا شعبيا عن إرادته التي لا تقهر لتهيئة الظروف لتقرير المصير والاستقلال . ونطلب الى المجتمع الدولي تقديم الدعم بلا إحجام للانتفاضة والاتحاد في الضغط من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي غير الشرعي ، وانكاره لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

وندعو الى تعزيز عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة برعاية الأمم المتحدة وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في اطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لاسيما قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

ونحن ندرك العقبات الكأداء التي أحبطت عقد المؤتمر الدولي للسلام حتى الآن والعراقيل التي لا تزال قائمة في هذا السبيل . إلا أننا متحدون في اصرارنا على تذليل أية عوائق تعترض سبيل عملية السلم وعقد المؤتمر . ونتعهد باثارة الرأي العام الدولي من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام الى أن يتم عقده .

وإننا نؤكد من جديد أنه لن يتسنى تحقيق السلم في الشرق الأوسط دون التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين وندرك أن جهود السلم المبذولة في الشرق الأوسط ، ولاسيما الاتجاه القوي الجديد نحو تقرير مصير الفلسطينيين بما يعكس رغبة واقعية وحقيقية في احلال سلام يقوم على المبادئ ، تيسر اتخاذ مبادرة سلم دولية أوسع نطاقا وتشكل جزءا منها . ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأن تحقيق الاستقلال والسلم لفلسطين سيساهم مساهمة ايجابية في السلم العالمي .

ونحن ندين القمع في الضفة الغربية وقطاع غزة وعمليات تصعيده . لذا أصبحت اليقظة الدولية في رصد انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب ضد الفلسطينيين مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى .

وبناء على ذلك وبصفة خاصة بالنظر الى الشرعية الدولية التي اكتساها اعلان المجلس الوطني الفلسطيني إنشاء دولة فلسطينية في الوطن الفلسطيني ، فإننا ندعو الى التنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ بشأن وضع الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء أساسي من عملية السلم . فهذا الوجود الدولي الهام سوف يكفل الحماية المادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . والأمم المتحدة والمجتمع الدولي مطالبان بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية وسلامة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال .

ونحن نؤكد من جديد أن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية ونكرر مجددا النداء الدولي من أجل تصفية تلك المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجلاء عنها كما أعلن في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . ونطلب الى الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ اجراءات ملموسة لمنع الحكام الاسرائيليين من اقامة مستوطنات

جديدة . كذلك فإننا نؤكد من جديد تعهدنا بتعزيز دعمنا لحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨ .

ونؤكد من جديد كذلك الصلة القوية بين الكفاح من أجل التحرير الوطني والسلم والعدل في الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي . ونعرب عن دعمنا الكلي الذي لا يحيد للكفاح من أجل إعمال الحقوق في تقرير المصير والاستقلال وغيرها من حقوق الانسان في ناميبيا وجنوب افريقيا ، التي يجب التمتع بها على أساس المساواة وعدم التمييز . ونطلب الى جميع الدول والمجتمع الدولي وقف تقديم العون الى اسرائيل وجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، ونحث الدول الافريقية على مواصلة قطع جميع علاقاتها مع هذين النظامين وعزلهما الى أن تنال الشعوب الخاضعة لهما حقوقها غير القابلة للتصرف .

ونحن نؤكد من جديد ضرورة تعزيز التعاون الافريقي - العربي كوسيلة لا غنى عنها لتعزيز تنمية شعوب المنطقتين (الافريقية والعربية) فضلا عن الكفاح ضد السيطرة والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي وفي فلسطين التي تحتلها اسرائيل .

وإننا كمنظمات غير حكومية نعقد العزم على بذل قصارى الجهود لمقاومة التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، وندين تعزيز قدراتهما النووية العسكرية ، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن على الصعيدين الإقليمي والدولي .

ونعرب عن تضامننا مع القوى الديمقراطية والمحبة للسلم في اسرائيل ، تلك القوى التي تكافح ضد السياسات والاجراءات الاحتلالية والتوسعية والعسكرية الاسرائيلية ، والتي تؤيد الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة المعلنة على التراب الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وندين بقوة القانون الاسرائيلي غير العادل الذي يحظر اجراء اتصالات بين شعب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ونطالب بإلغائه بالكامل وفورا .

ونحن نذيل هذا بتقريري حلقتي العمل ونحث المنظمات غير الحكومية الافريقية على العمل بصورة منسقة من أجل تنفيذ التوصيات . ونحيط علما بتعليقات لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين واعرابها عن تقديم المساعدة في تطوير عملنا .

وقد قررنا كذلك تنظيم عملنا عن طريق لجنة تنسيق افريقية . ... ونطلب نشر هذا التقرير على أوسع نطاق ممكن في جميع أنحاء افريقيا وعن طريق الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية ووسائط الاعلام . ونطلب الى الامم المتحدة أن توفر الوسائل المالية لعقد اجتماع واحد للجنة التنسيق الافريقية كل سنة ، بالاقتران مع الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين .

وإننا نشكر لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وشعبة حقوق الفلسطينيين وادارة شؤون المؤتمرات في الامانة العامة ونعرب عن الامتنان لمضيفينا المصريين الكرام لما بذلوه من جهود لكفالة نجاح ندوة المنظمات غير الحكومية الافريقية .

المرفق الرابع

النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية الثانية والعشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

(نيويورك ، ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

مقدمة

١ - عقدت الحلقة الدراسية الثانية والعشرون للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الاقليمية السادسة لأمريكا الشمالية) ، التي عنوانها "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" ، في مقر الأمم المتحدة ، بنيويورك ، يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وتولت سعادة السيدة ابسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، منصب الرئاسة ؛ وتولى سعادة السيد الكسندر بورغ - أوليفييه (مالطة) ، مقرر اللجنة ، منصب نائب الرئيس ؛ وتولى سعادة السيد توم أوباليه كارغبو (سيراليون) منصب مقرر الحلقة الدراسية .

٣ - وعقدت أربع جلسات قدم أثناءها ١٢ مشتركا في أفرقة النقاش ورقات بشأن جوانب مختارة من قضية فلسطين . وبالاضافة إلى ذلك ، حضر الحلقة الدراسية ممثلو ٥٧ حكومة وفلسطين ودولتين غير عضوين ، وهيئتين من هيئات الأمم المتحدة ، وست من الوكالات المتخصصة والأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، وثلاث من المنظمات الحكومية الدولية وكذلك اثنتين من حركات التحرير الوطني .

٤ - واستمعت الجلسة الافتتاحية إلى رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، تلاها ممثله السيد نسيم مرزا ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين . كذلك أدلت سعادة السيدة ابسا كلود ديالو ، رئيسة الحلقة الدراسية ، بكلمة في الاجتماع .

٥ - ووجّه السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رسالة تلاها السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة .

٦ - وأدلى ببيانات أخرى في الجلسة الافتتاحية السادة التالية أسماؤهم : السيد تسفاد تدسا (اثيوبيا) ، رئيس اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والسيد غينادي اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، بصفته الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والسيد دايا بيريرا (سري لانكا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، والسيد أحمد ايفين انساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، والسيد تيبوغو مافولي ، الممثل الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

٧ - واعتمدت الحلقة الدراسية قرارا طلبت فيه من الامين العام ورئيس مجلس الامن أن يشتركا في توجيه رسالة عاجلة موجهة إلى اسرائيل ، تطلب منها إلغاء الامر الذي أصدرته مؤخرا بإبعاد الفلسطينيين ؛ واعتمدت الحلقة الدراسية كذلك رسالة موجهة إلى سعادة السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٨ - وتم إنشاء فريقي نقاش ، فيما يلي موضوعيهما ، وأسماء المشتركين فيهما :

الفريق الاول - (أ) "مسيس الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط" ؛ (ب) "الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة وأثرها على تحقيق تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط" : السيد ميردخاي بار - اون (اسرائيل) ، القس الياس شاكور (فلسطيني) ، السيد رفائيل استريلا (اسبانيا) ، السيد جيمز غراف (كندا) ، السيدة زاهرة كمال (فلسطينية) ، السيد لاتير كامارا (السنغال) ، السيد بول ماكلوسكي (الولايات المتحدة) ، السيدة مارغريت ماكورماك (الولايات المتحدة) ، السيد جاك أوديل (الولايات المتحدة) ، السيد ف. ب. فوروبيوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، السيد جيمز زغبي (الولايات المتحدة) . الفريق الثاني - "دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني" : السيد محمد أبو كوش (فلسطيني) .

٩ - وقد نشر تقرير الحلقة الدراسية ، بما في ذلك موجز المداولات ، كنشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين في الامم المتحدة .

النتائج والتوصيات

١٠ - فيما يلي النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية :

(أ) أعرب المشتركون[1] في الحلقة الدراسية عن قناعتهم بأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي وبجوهره ، قضية فلسطين ، قد أوجدت زخما جديدا لإيجاد حل لهذا النزاع المعقد والخطير على أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها . وتعود هذه التطورات أساسا إلى ما أبداه الشعب الفلسطيني في كفاحه من شجاعة وتصميم على نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير ، كما يتجلى بشكل مثير في انتفاضة الشعب الفلسطيني المستمرة ، في الأرض الفلسطينية المحتلة . ويسهم المناخ الدولي الحالي ، الذي يتميز بازدياد التعاون وإبداء الإرادة السياسية اللازمة لحسم المنازعات الاقليمية بطريقة سلمية من خلال المفاوضات ، بشكل خاص في البحث عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . لذا فإن مما له أهميته عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية .

(ب) رحب المشتركون بنتائج الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وبصفة خاصة بالبيان السياسي وبإعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة بوصف ذلك إسهاما إيجابيا في إيجاد تسوية سلمية للنزاع في المنطقة . أما القرار الذي اعتمد في العاصمة الجزائرية والموقف الذي أوجزه السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك في محافل أخرى ، فيعتبران معلمين هامين في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين ، وقد أسفرا عن زيادة التأييد الممنوح من قبل جميع قطاعات المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ج) ورحبت الحلقة الدراسية ببدء الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه تدبيرا إيجابيا يساهم في معالجة اختلال التوازن في المعاملة بين الطرفين . والأمل معقود على أن يفضي هذا الحوار إلى إزالة العقبات التي تقف في طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي ينبغي أن يكفل ، بين أمور أخرى ، ممارسة الشعب الفلسطيني ممارسة تامة لحقوقه الوطنية المشروعة في فلسطين . وتمنت الحلقة الدراسية إن تفضي هذه الاتصالات إلى تطورات ملموسة وإلى تسوية شاملة للنزاع . وحثت الحلقة الدراسية حكومة الولايات المتحدة على مواصلة إجراء هذه الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى توسيع نطاق هذا الحوار .

(د) وشدد المشتركون على أن انتفاضة الشعب الفلسطيني الجارية التي دخلت الآن شهرها التاسع عشر ، تؤكد ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن الفلسطينيين مصممون على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية القائم منذ عام ١٩٦٧ وعلى رفضه وإنهائه . وقد حظيت مبادرات السلام التي اتخذتها القيادة الفلسطينية وكذلك إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته غير العادية التاسعة عشرة ، بتأييد حماسي من قبل أغلبية ساحقة من الدول التي رحبت بهما بوصفهما إسهاما ملموسا باتجاه تحقيق السلام . ومما له مغزاه أن عددا كبيرا من الدول (يربو على ٩٠ دولة) قام فعلا بالاعتراف رسميا بدولة فلسطين .

(هـ) واتفق المشتركون على أنه يقع على عاتق حكومة اسرائيل أن ترد ردا إيجابيا على الموقف الذي اتخذه ممثلو الشعب الفلسطيني ، وهو موقف قوبل بالترحيب والثناء من قبل المجتمع الدولي . إذ لم يعد باستطاعة اسرائيل أن تتجاهل الأماني الوطنية للفلسطينيين وأن تتمادى في إنكار حقوقهم السياسية . واعتبرت الحلقة الدراسية ما يسمى بمبادرة السلم التي اقترحتها السلطات الاسرائيلية غير كافية ، إذ من الواضح أن المهمة الوحيدة للمندوبين المنتخبين ، بموجب الخطة الاسرائيلية ، ستكون الموافقة على سياسات السلطة القائمة بالاحتلال . وقالوا إنه يجب أن يتضمن أي اقتراح سلام صحيح تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني وتدابير ترمي إلى تمكين الفلسطينيين من أن يمارسوا بشكل تام حقوقهم في تقرير المصير . وأشار المشتركون إلى أنه ما دامت الاقتراحات الاسرائيلية بإجراء انتخابات مفصولة عن الهدف النهائي المتمثل في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، فلن تعدو أن تكون سوى وسيلة لإدامة الاحتلال الاسرائيلي .

(و) وأحاطت الحلقة الدراسية علما بالقرارات المتعلقة بقضية فلسطين التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين يوم ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ خلال جلساتها المعقودة في جنيف . وبصفة خاصة ، شددت الحلقة على أهمية وآنية قرار الجمعية ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي يدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الامم المتحدة ، واشتراك جميع الأطراف في النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمس الدائمين في مجلس الامن ، استنادا إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير . وأعربت الحلقة الدراسية عن تأييدها التام للمبادئ الواردة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية ١٧٦/٤٣ ، بوصفها أساسا لتحقيق سلم شامل . واعترافا بدور مجلس الامن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، حث المشتركون في الحلقة الدراسية المجلس على التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وعلى اعتماد

تدابير مؤقتة ، بما في ذلك وزع قوى لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة ، لصيانة الأمن الفعلي لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة ، وعلى إحلال الاستقرار في المنطقة ريثما يتم الاتفاق على تسوية نهائية شاملة . وارتأى المشتركون أن من واجب اسرائيل إنهاء احتلالها امتثالا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقبول الشروط الموضوعة لتسوية دائمة وشاملة ، التي اتفق عليها المجتمع الدولي ككل ، على النحو المذكور أعلاه .

(ز) وأبدى المشتركون أسفهم لأن أحد الأعضاء الدائمين حال دون قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراء بشأن تدابير لا غنى عنها لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأشاروا إلى أنه بالنظر إلى فداحة أفعال العنف والقمع التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية في حق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ، فإن على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته وأن يوفر الحماية للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال . وطالبوا اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تحترم اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ، وأن تقبل الانطباق القانوني لهذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية .

(ح) وأعرب المشتركون عن قلق جدي إزاء استمرار الانتهاكات الفادحة لحقوق الانسان للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة . ذلك أن المجتمع الدولي بأسره ، وكما هو ممثل في الأمم المتحدة ومحافل أخرى ، قد أعلن مرارا وتكرارا أن أعمال العنف التي ترتكبها اسرائيل في حق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكات صارخة لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وهي اتفاقية ملزمة إلزاما تاما لاسرائيل - لكونها دولة طرفا في هذه الاتفاقية . كما أن أفعال اسرائيل تناقض قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة عموما . ففي غزة بصفة خاصة أدت تدابير جديدة لمراقبة حركة الافراد إلى أوضاع سريعة الالتهاب يمكن أن تشتعل في أي لحظة . وفي الضفة الغربية ، تهدد أفعال لجان المستوطنين الأهلية بالتدهور إلى وضع يؤدي إلى إراقة الدماء على نطاق واسع . فهنالك عناصر متطرفة جديدة أخذت تقبض بزمام الأمور وشرعت في قتل النساء والأطفال . وعارض المشتركون بقوة وجود مستوطنين في الأراضي المحتلة . وأعربوا عن رأيهم في أن سياسة اسرائيل الرامية إلى إقامة مستوطنات في الأرض المحتلة لا تشكل مجرد اغتصاب لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف فحسب ، وإنما إيضا عقبة في سبيل حل النزاع العربي - الاسرائيلي .

(ط) واسترعى المشتركون الانتباه بصفة خاصة إلى الآثار المدمرة لإغلاق المدارس بشكل عام ، بما في ذلك المدارس الابتدائية ورياض الأطفال ، وإلى حظر أي تدريس بديل في الضفة الغربية ، مما أدى إلى نتائج خطيرة فيما يتعلق بالتطور التعليمي والذهني لجيل كامل من الأطفال الفلسطينيين . وأشاروا كذلك إلى أن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم تنجح في وضع حد للانتفاضة وأن مصيرها الفشل لا محالة . وفضلا عن ذلك فإن تمادي اسرائيل في أعمال العدوان الموجهة ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة لبنان ، تعرض الأمن في المنطقة للخطر .

(ي) وأعرب المشتركون عن قلقهم إزاء التدابير الاقتصادية القمعية التي تقوم بها اسرائيل بهدف خنق الأراضي الفلسطينية المحتلة اقتصاديا . وبصفة خاصة ، أعربوا عن سخطهم إزاء سياسات اجتثاث الاشجار والاستيلاء على الموارد المائية والتدمير الفاشم للمنازل والمباني على نطاق واسع ، وهي سياسات تلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بالبيئة وتترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة للغاية بالنسبة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال .

(ك) وناشدت الحلقة الدراسية مجلس الأمن اتخاذ تدابير عاجلة لحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ، ولضمان سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين وكفالة حقوقهم القانونية والانسانية في جميع الأراضي الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي . وأعربت عن ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة وكذلك جميع المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية بمواصلة وتعزيز المساعدة الانسانية التي تقدمها إلى الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وإلى اللاجئين الفلسطينيين . وبصفة خاصة حثت الحلقة الدراسية على توسيع نطاق برنامج موظفي شؤون اللاجئين التابع لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لانه يكفل تدبير حماية من نوع ما برصده لسلوك اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، تجاه الفلسطينيين . وترى الحلقة الدراسية أنه ينبغي زيادة عدد منظمات وكالات الإغاثة في الأرض الفلسطينية المحتلة لتوفير خدمات الرصد على مدار ٢٤ ساعة . وحث المشتركون كذلك على إنشاء مرافق للجراحة العصبية مزودة بالموظفين في مستشفيات مناسبة في غزة ونابلس ، وذلك للتمكين من المعالجة العاجلة لعدد متزايد من المدنيين الفلسطينيين ممن يصابون بجراح خطيرة في الرأس ، وذلك للحيلولة دون الوفاة والعجز الدائم . ففي الوقت الحاضر لا توجد مثل هذه المرافق إلا في مستشفى المقاصد في القدس الشرقية . ولذلك يلزم نقل الفلسطينيين المصابين بجراح خطيرة في الرأس إما إلى تل أبيب أو إلى القدس للعلاج ، مما يؤدي إلى التأخير إلى حد يهدد حياتهم بالخطر أو يتسبب في إصابتهم بحالات عجز دائم .

(ل) وحثت الحلقة الدراسية كذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات الأخرى المناسبة التابعة للأمم المتحدة على وضع برامج لمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال الفلسطينيين الذين تعرضوا للأذى النفساني والعاطفي على أيدي جيش الدفاع الاسرائيلي ونتيجة لعنف المستوطنين الموجه ضدهم وضد أسرهم وجيرانهم وأقرانهم . وأيدت الحلقة الدراسية كذلك توسيع نطاق الدور الحمائي للجنة الصليب الأحمر الدولية وكذلك نطاق أنشطتها بحيث تشمل الخدمات الطبية في حالات الطوارئ على كافة المستويات . ويرى المشتركون كذلك أنه يمكن للجنة الصليب الأحمر الدولية أن تمد يد المساعدة في إنشاء مرافق الجراحة العصبية المشار إليها أعلاه . وينبغي أن يوجه الدعم المتواصل المتزايد من خلال جميع السبل المتاحة ؛ بما في ذلك وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عن طريق الأونروا وكذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تعمل بشكل مباشر في الأرض المحتلة . ورأت الحلقة الدراسية أن تكثيف الجهود الرامية إلى التنمية الحقيقية للأرض المحتلة ، مع إشراك الشعب الفلسطيني إشراكا وثيقا عن طريق ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يجب أن يكون شرطا ملازما لتجديد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذه القضية .

(م) وأكدت الحلقة الدراسية أن حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف لا يزال يمثل لب الصراع في الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط بدون الممارسة التامة لهذه الحقوق ، وبدون انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس وانسحابها من الأراضي العربية المحتلة الأخرى . وأكدت الحلقة الدراسية من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني مما يجعلها طرفا أساسيا في أية مفاوضات ترمي إلى حل النزاع بالوسائل السلمية .

(ن) وأعربت الحلقة الدراسية عن التقدير للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل ضمان الاعتراف العالمي بهذه الحقوق ، ولتوصيات اللجنة الواردة في تقريرها لعام ١٩٧٦ (ب) ، والتي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا منذ ذلك الوقت ، وهي التوصيات الرامية إلى ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لتلك الحقوق . وأحاطت الحلقة علما أيضا مع الارتياح بالتأييد المتزايد في الأمم المتحدة لبرنامج العمل الذي تضطلع به اللجنة . وحثت الحلقة الدراسية المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لانشطة ومساعي اللجنة ، وعلى وجه الخصوص ، جهودها الرامية إلى تيسير عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ص) وذكرت الحلقة الدراسية أن المجتمع الدولي على قناعة عميقة وراسخة بأن الحاجة ماسة للوصول إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي . وثمة توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ . وقد سهل الموقف الفلسطيني المتوازن للغاية التحرك صوب السلام في المنطقة . على أن الموقف المتصلب الذي تنتهجه اسرائيل يمثل عقبة مستمرة . وطالب المشتركون اسرائيل بالتخلي عن موقفها السلبي والاستجابة بشكل إيجابي للجهود الدولية الرامية إلى بلوغ تسوية عادلة .

(ع) ورحبت الحلقة الدراسية بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الدار البيضاء في أيار/مايو ١٩٨٩ . فقد التزمت الدول العربية ، مرة أخرى ، بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي الكبير للانتفاضة الفلسطينية . ورحبت الحلقة الدراسية ، بصورة خاصة ، بالتأييد المطلق الذي قدمه مؤتمر القمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ذلك أن التدابير التي اتخذها مؤتمر القمة بالاجماع ، تساهم في دفع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للنزاع العربي الاسرائيلي ولجوهره ، قضية فلسطين .

(ف) ولاحظت الحلقة الدراسية بارتياح أن الرأي العام في أمريكا الشمالية يزداد ادراكا لمحنة الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال ، وللحاجة الماسة الى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين . واتفقت الحلقة الدراسية على وجوب مواصلة وتكثيف الجهود الموجهة نحو تعبئة الرأي الرسمي والعام في أمريكا الشمالية ، لاسيما باستخدام وسائط الاعلام وأنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية . وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بجهود إضافية لنشر معلومات حقيقية ومستكملة بشأن القضية الفلسطينية ومحنة الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال والحاجة الماسة الى توفير حماية دولية للمدنيين العرب في الأراضي المحتلة ، وما ينبغي اتخاذه كذلك من تدابير لتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف . وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين دور هام في نشر هذه المعلومات .

(ص) واعتبرت الحلقة الدراسية أن لوسائط الاعلام والمؤسسات العامة والجامعات والكليات ومعاهد البحوث والكنائس وغيرها من المنشآت الدينية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ، دورا هاما تؤديه في تكوين الرأي العام والتأثير في منحى السياسة الرسمية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وينبغي حث هذه المؤسسات والوسائط على توفير تغطية أوسع نطاقا لقضية فلسطين وعلى معالجتها بصورة أكثر توازنا .

الحواشي

(أ) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قام السيد مردخاي بار - آون ، بإبلاغ شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة ، برسالة خطية ، بأنه يود الاعراب عن تقديره لأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وعن امتنانه للفرصة التي أتيحت له للاشتراك في الحلقة الدراسية . وأعرب عن تعاطفه الكبير مع معظم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الحلقة الدراسية ، ومع ذلك فهو يشعر بأنه لا يستطيع الموافقة عليها رسميا بالنظر لوجود قناعات مختلفة لديه حيال بعض النقاط الهامة فيها . وأضاف انه يفهم أن الوثيقة قد صيغت من وجهة نظر اللجنة التي تؤكد على حق الفلسطينيين ولكنها لا تولي سوى قليل من الاهتمام للمشاكل التي تواجه اسرائيل في هذا النزاع المأساوي .

(ب) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

المرفق الخامس

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

(نيويورك ، ٣١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

مقدمة

١ - عُقدت ندوة الأمم المتحدة الاقليمية السادسة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، في الفترة من ٣١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٣ باء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٢ - وشارك في أعمال الندوة ممثلو ١٠٦ من المنظمات غير الحكومية في كندا والولايات المتحدة الامريكية ، منها ٣٥ منظمة شاركت بصفة مراقب . كما شارك في الندوة عدد من المراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات تابعة للأمم المتحدة .

٣ - وقد افتتحت الندوة ، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، سعادة السيدة ابسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة . وقد وضعت اللجنة برنامج الندوة بالتشاور مع لجنة أمريكا الشمالية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين . أما الموضوع العام للندوة فقد كان "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" .

٤ - وأنشئ فريقا المناقشة التاليان :

الفريق الأول : "الانتفاضة : ايجاد إطار جديد للسلام" : السيدة زاهرة كمال ، رئيسة الاتحاد الفلسطيني للجان العمل النسائية ، السيد ميئير أمور ، طالب دراسات عليا من جامعة تل أبيب ، والقس الياس شكور ، وهو قس كاثوليكي شرقي من الجليل ، اسرائيل .

الفريق الثاني : "عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٦/٤٣ : الآثار المترتبة بالنسبة لاسرائيل

والولايات المتحدة على إعلان دولة فلسطين ، ومبادرة السلام الفلسطينية والانتفاضة" : السيد مهدي عبد الهادي ، مؤسس محفل الفكر العربي ورئيس الرابطة الاكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية ، القدس ؛ السيد متتياهو بيليد ، استاذ الأدب العربي في جامعة تل أبيب ؛ الآنسة مرغريت مكورماك ، خبيرة استشارية للشؤون السياسية من الولايات المتحدة الامريكية .

٥ - وتناولت ثماني حلقات عمل المواضيع التالية :

(أ) تعبئة وعي الجماهير في أمريكا الشمالية : تعبئة الاهتمام والتأييد من أجل :

'١' الأطفال الفلسطينيين ؛

'٢' الخدمات الطبية والصحية الفلسطينية ؛

'٣' ضحايا العقوبات المفروضة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة ؛

'٤' العمال الفلسطينيين وظروف عملهم ؛

(ب) وضع استراتيجيات عملية المنحى لتحقيق تنسيق وتنظيم أفضل في أمريكا الشمالية :

'١' الحملات الشعبية ذات الوجهة الشعبية ؛

'٢' المبادرات الانتخابية وتعبئة الرأي العام ؛

'٣' مشاريع المعونة الانسانية والمادية ؛

'٤' الاستراتيجيات المتعلقة بالكونغرس والبرلمانات : حقوق الانسان والسياسة الخارجية والمعونة الخارجية .

٦ - ويرد أدناه الاعلان الصادر عن الندوة والذي اعتمد بالاجماع . وقد نُشر التقرير كنشرة خاصة من نشرات شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة ، وهو يشتمل على خلاصات البيانات المقدمة في الندوة .

اعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المشتركة في ندوة الأمم المتحدة السادسة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، نود أن نشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التمكين من عقد هذه الندوة . ويشرفنا حقا الحفاوة التي أولانا إياها أعضاء هذه الهيئة الجليلة بالأمم المتحدة والمراقبون فيها .

ونود أيضا أن نشكر رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ونعرب عن امتناننا بصفة خاصة لتأييده المتحمس طوال مداولاتنا .

كما نتوجه بالشكر للمسؤولين عن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية وموظفي الشعبة وموظفي إدارة شؤون المؤتمرات في الأمانة العامة على مساعدتهم القيّمة في إعداد وتيسير هذا الاجتماع .

ومما يدعو للتشجيع أن حوالي ٩٠ دولة من أعضاء الأمم المتحدة قد اعترفت بدولة فلسطين ونحن نشجع حكوماتنا على الانضمام إلى توافق الآراء الدولي هذا .

ونلاحظ بارتياح نسبة الحضور والمشاركة القياسية التي شهدتها ندوة هذا العام والالتزام بحقوق الفلسطينيين وبإيجاد حل عادل ودائم للنزاع الاسرائيلي/الفلسطيني ، وهو ما تمثله هذه المشاركة القياسية .

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين شاركوا في المناقشة ولمنظمي حلقات العمل وأهل الرأي وميسري المناقشة الذين طرحوا وجهات نظرهم المتبصرة القيمة في القضية الفلسطينية وفي الدور المركزي الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية . فقد كان من شأن المقترحات والاستراتيجيات العملية التي وضعتها حلقات العمل أن ساعدتنا على وضع خطط للجهود التعاونية مستقبلا في أمريكا الشمالية وفي ربط جهودنا بشبكة عالمية أوسع .

ونحن نعيد بعزم تأكيد توافق الآراء الدولي على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، والحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على إقليمه الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والحق في العودة . كما أننا نعيد بحزم تأكيد توافق الآراء الدولي المعرب عنه من خلال قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي يعترف بإعلان قيام دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني والاعتراف في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة باسم "فلسطين" بدلا من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية" .

إننا نرحّب بمبادرة السلم الفلسطينية كمساهمة عملية في إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة . ونطلب إلى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن تقبلا هذه المبادرة بتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام فورا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ ونطلب أيضا إلى حكومة كندا أن تؤيد بوضوح المؤتمر الدولي للسلام وأن تستخدم نفوذها داخل مجلس الأمن لتأمين التأييد الإجماعي لذلك المؤتمر . ونحن ندين اقتراح شامير بشأن "الانتخابات" بوصفه مجرد ذريعة ومناورة إعلامية واضحة لستر الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع والقمع المكثّف للانتفاضة .

ونحن نعتقد أن هذا الاجتماع قد ساهم في التفاعل البنّاء بين الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية المعنية بتعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة .

ونؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بدعم الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل تقرير المصير . وندعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

إننا نحيي ضحايا القمع الإسرائيلي الوحشي والأحمق للانتفاضة الفلسطينية الشعبية ، بما فيهم المئات الكثيرة ممن قتلوا بالرصاص ، وبالضرب ، وبالغاز ومن سفكت دماؤهم بوحشية بطرق أخرى . ونحيي أيضا عشرات الألوف من الجرحى والمسجونين في ظل ظروف لاإنسانية انتهاكا للقانون الدولي .

إننا نتعهد بأن نكثف جهودنا لتخفيف معاناة الذين كانوا هدفا للعنف الإسرائيلي ، وبصفة خاصة الأطفال الذين شوّه آلاف كثيرة منهم وأصيبوا بعجز دائم وبصدمات نفسية . ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة ، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن تكثف جهودها لمواجهة الاحتياجات التعليمية ، والطبية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية العامة للشعب الفلسطيني بالتعاون مع المنظمات الجماهيرية الفلسطينية . ونطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تزيد ما تقدمه من مساهمات ودعم إلى تلك الجهود .

وإننا نأخذ على عاتقنا كذلك تقديم الدعم الأدبي ، والسياسي ، والمادي للانتفاضة . ونسلم بأن إقامة دولة مستقلة لفلسطين ، كما يطالب الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، هي تعبير عن حق تقرير المصير الفلسطيني وضرورة أساسية للمحافظة على الشعب الفلسطيني بأسره .

ونحن نطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى الأمين العام أن يتخذا الترتيبات لعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتناقش حماية الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . ونطلب كذلك إلى هذه الدورة الاستثنائية الطارئة أن ترسل قوة دولية مؤقتة لصيانة السلم لتحل محل قوات الاحتلال الإسرائيلي بغية توفير الحماية وتأمين الاحترام لحقوق الإنسان والحقوق السياسية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي حالة استحالة إيفاد تلك القوة ، نطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن إمكانية انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والالتزام بدفع تعويضات عن انتهاكات

الاتفاقية . وزيادة على ذلك ، نحث على القيام بتوسيع نطاق برنامج موظفي شؤون اللاجئين التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي يوفر بعض تدابير الحماية عن طريق رصد سلوك إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، تجاه الفلسطينيين .

ونحن ندرك الدور الذي تلعبه العنصرية ، سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون ، في حالة الفلسطينيين ومعاملتهم داخل وخارج الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ونعرب عن قلقنا إزاء ذلك الدور . إن الإجراءات الصادرة عن الدولة والموجهة ضد الفلسطينيين من قبل الحكومة الإسرائيلية ، التي تدعمها معونة الولايات المتحدة المستمرة لإسرائيل انتهاكا لقانون الولايات المتحدة ، كما هو واضح في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن إسرائيل والأراضي المحتلة ، تظهر بجلاء أن العنصرية تعمل كدعامة لإنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . إن هذا مصدر قلق مباشر متزايد لأن عدد حالات هدم المنازل ، ومصادرة الأراضي والمياه تتزايد ، داخل إسرائيل وداخل الأراضي المحتلة على السواء ، تحت ذريعة قمع الانتفاضة .

وقد أشار جزعنا ، بصفة خاصة ، وثيقة وزارة الداخلية الإسرائيلية التي كُشف النقاب عنها حديثا ، والتي توعز بتنفيذ تقرير اللجنة الحكومية (ماركوفتز) لعام ١٩٨٦ الذي يدعو لمحو عشرات مما أسماه القرى الفلسطينية "غير المعترف بها" داخل الخط الأخضر . ونحن نؤيد كذلك النداء العاجل من لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين وسنعمل معها للاحتجاج على التعديل المقترح حاليا على القانون الإسرائيلي لمنع الإرهاب الذي قد يصبح قانونا بنهاية حزيران/يونيه . ويهدد هذا التعديل مقدرة المجتمع الفلسطيني على الدفاع عن نفسه ، بين أمور أخرى ، ضد المرحلة النهائية من عملية التهويد ، حيث يمنح الحكومة سلطة الاستيلاء بصورة تعسفية على ممتلكات منظمات الخدمة المجتمعية ، وإغلاقها ، بذريعة أن مصادر تمويلها قد تكون "مشبوهة" . وسيهدد التعديل بصورة خطيرة أيضا وجود المؤسسات الاجتماعية والوطنية الفلسطينية في القدس الشرقية ويمكن أن يهدد حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك .

ونحن نلاحظ مع التقدير الأعداد المتزايدة من الأفراد الإسرائيليين والمنظمات الإسرائيلية الذين يشجبون العنصرية ويؤيدون الحل السياسي ، ويؤيدون الحقوق الوطنية وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني . إن أعمالا مثل مقاومة أداء الخدمة العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، والمظاهرات الشعبية ، وقوافل السلم ، والزيارات للمدن والقرى الفلسطينية التي هاجمها الجنود والمستوطنون ، والأعمال والمبادرات الكثيرة الأخرى لقوى السلم الإسرائيلية هي عناصر أساسية في تغيير السياسات والممارسات الإسرائيلية الرسمية تجاه فلسطين .

ونحن نستمد التشجيع من قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ للإجراءات التي اتخذها لتكليف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بأن يستعين بلجنة من الخبراء كيما تقوم ، بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بوضع خطة للتنمية الشاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة . ونحن نرحّب بالقرار الذي اعتمدته لجنة المستوطنات البشرية في ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ والذي يدين تدمير إسرائيل للمنازل الفلسطينية ويشجب تغيير إسرائيل للطابع الديمغرافي للأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ .

ومما يشجعنا أيضا أن لجنة حقوق الإنسان قد تناولت بصورة فعلية قضايا الحقوق الفلسطينية في الأرض المحتلة وأنها ستشجع اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على النظر في قضية عدم المساواة في الجنسية الإسرائيلية مما يضر الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل .

ونحن نعرب عن التقدير لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ الذي يطلب إلى المجتمع الدولي ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مواصلة المساعدة التي تقدمها للشعب الفلسطيني وزيادة تلك المساعدة بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الهدف من هذا الاجتماع هو وضع استراتيجيات تنظيمية عملية ومشاريع دعم لاتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية . وقد اضطلع بأعمالنا الأولية في حلقات عمل وإننا نتلقى توصياتها ، ونوصي بها كل المنظمات غير الحكومية لتنظر فيها وتنفذها بدقة .

المرفق السادس

الاعلان الذي اعتمدته ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(فيينا ، ٣٨ و ٣٩ آب/اغسطس ١٩٨٩)

مقدمة

١ - عُقدت ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، وهي الندوة الثالثة في المنطقة الأوروبية ، في المركز النمساوي في فيينا يومي ٣٨ و ٣٩ آب/اغسطس ١٩٨٩ تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد عقدت هذه الندوة عملا بقراري الجمعية العامة ٦٦/٤٢ ألف وباء المؤرخين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وبلغ مجموع ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين حضروا الندوة ٢١٤ شخصا ، منهم ١٣٢ شخصا بصفة مراقب . كما شارك فيها العديد من المراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة وفلسطين .

٣ - وقد مثّل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مؤلف من السيدة أبساكلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ؛ والسيد ألكسندر بورخ أوليفييه (مالطة) مقرر اللجنة ؛ وسعادة السيد جينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ؛ والسيد عبد الحليم بن علي (ماليزيا) ؛ والسيد زهدي لبيب ترزي (المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة) .

٤ - ووضعت اللجنة برنامج الندوة بالتشاور مع لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛ وكان الموضوع الرئيسي له "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" .

٥ - وأُنشئ فريقان للمناقشة ؛ الأول موضوعه "ديناميات الانتفاضة ونتائجها بالنسبة لأنشطة المنظمات غير الحكومية" وتكلم فيه السيد خليل محشي (فلسطيني) . والفريق الثاني تناول موضوع "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير : دور أوروبا" ، وتكلم فيه الخبراء التالية

أسماؤهم : السيدة ماري كريستين أولا (فرنسا) ، والدكتور بيتر يانكوفيتش (النمسا) ، والسيد ميروسلاف برشال (تشيكوسلوفاكيا) .

٦ - كما نُظمت خمس حلقات عمل بشأن المواضيع التالية :

(أ) التجارة الفلسطينية مع أوروبا ؛

(ب) الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفلسطين : في اتجاه سياسة أكثر ايجابية ؛

(ج) اشراك المجتمعات اليهودية في أوروبا ؛

(د) بناء جهاز التعليم الفلسطيني ؛

(هـ) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٧ - واعتمدت الندوة اعلانا ختاميا ، فضلا عن مقترحات عملية الوجهة ناجمة عن حلقات العمل . وسينشر تقرير الندورة في الوقت المناسب كنشرة خاصة صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين .

الاعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية المشاركة في ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية الثالثة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، نرحب بالتطورات الأخيرة التي أسهمت في الاتجاه الى تحقيق الشعب الفلسطيني هدفه في تقرير المصير . وكانت هذه التطورات بشكل رئيسي نتيجة للنضال الشجاع المصمم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه غير القابلة للتصرف ، هذا النضال البادي بشكل مثير في الأراضي المحتلة حيث ما تزال الانتفاضة الفلسطينية قائمة في وجه أكثر أساليب القمع وحشية .

إننا نرحب بالنتائج التي حققتها الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ولا سيما بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وبيانها السياسي .

وكان من شأن الموقف الذي تحدد في المجلس الوطني الفلسطيني خلق ظروف مواتية لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعات ناجحة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر بشأن قضية فلسطين . كما أن بيانات السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الدولة الفلسطينية ، التي ألقاها في جنيف وباريس وفي أمكنة أخرى قد زادت في ايضاح مبادئ مبادرة السلام الفلسطينية . وكان من شأن البيان الذي أدلى به في هذه الندوة الأوروبية السيد ياسر عبد ربه ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي أكد فيه هذه المبادئ وأسهب فيها ، ايجاد جو موات لسير عمل هذا الاجتماع .

إننا نرحب ببدء الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه إسهاما إيجابيا نحو ايجاد تسوية سلمية للأزمة ، ونأمل في ألا تستعمل حكومة الولايات المتحدة هذا الحوار كسبب لإرجاء الترتيبات التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، الذي نعتبره أكثر الطرق فعالية لتحقيق تسوية شاملة . كما نؤكد أهمية قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والداعي الى عقد هذا المؤتمر .

ونحن نقدر موقف الحكومات الأوروبية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية وندعو الحكومات الأخرى الى أن تحذو حذوها . وقد حصلت تطورات مشجعة في مواقف بعض الحكومات والبرلمانات الأوروبية ؛ منها توجيه الدعوة الى السيد عرفات لمخاطبة البرلمان الأوروبي ، والاجتماعات التي عقدها السيد عرفات في مدريد مع ثلاثة من وزراء الخارجية يمثلون الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والتي أدت الى إصدار اعلان مدريد ، كما نأمل بإخلاص في أن تؤدي هذه الاجتماعات الي عقد اجتماعات مع رؤساء الدول والحكومات الأوروبية كتمهيد لاعتراف جميع الحكومات الأوروبية بالدولة الفلسطينية اعترافا كاملا .

بيد أننا نشعر ، رغم هذه التطورات الايجابية ، أن حكومات أوروبية عديدة لا تزال تتقاعس عن بذل جهود كافية لصالح التسوية السلمية في الشرق الأوسط . فعلى عاتق أوروبا تقع مسؤولية خاصة ازاء الشعب الفلسطيني ؛ وينبغي للحكومات الأوروبية أن تقوم بإسهام أكبر ، إما عن طريق العمل بشكل منسق أو بشكل إفرادي . وما دور الوساطة البنّاء الذي تقوم به بعض الدول الأوربية إلا مثال على ذلك .

إننا نعرب عن أسفنا العميق لتقاعس حكومة اسرائيل تقاعسا كاملا حتى الآن عن الرد بشكل ايجابي على مبادرة السلام الفلسطينية المبيّنة بجلاء ، وعلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونعتبر أن استمرار اسرائيل في رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الاساسية جدا ، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في العودة الى وطنه ، إنما يتناقض في نهاية الأمر مع مصالح اسرائيل الأساسية ذاتها . كما نعتبر أن القصد مما يُسمى "بخطة شامير للسلام" ما هو إلا تغطية للاحتلال غير الشرعي وللقمع المتزايد للانتفاضة بغية إدامة الاحتلال الاسرائيلي ، ولذا فهذه الخطة غير مقبولة على الاطلاق . ولا بد لأية انتخابات من أن تكون جزءا من عملية سلام شاملة تؤدي الى دولة فلسطينية مستقلة ، كما لا بد لها من أن تكون ديمقراطية حقا ، وأن تجري تحت إشراف دولي ، وأن تكون مقبولة لدى الفلسطينيين ، وأن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وأن تكفل عودة المرحّلين وإطلاق سراح المحتجزين .

ونحن نعرب عن قلقنا العميق لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتزايدها . وتشمل هذه الانتهاكات إصابة المدنيين من جميع الأعمار وقتلهم ، وهدم البيوت ، والسجن بلا محاكمة ، والترحيل . كما نشجب بقوة التدابير غير الكافية بشكل فاضح للسيطرة على عنف المستوطنين اليهود . وان في انهيار خدمات الصحة العامة ما يضيف الى آلام السكان الفلسطينيين ، ولذا فإننا نلفت النظر بوجه خاص الى مختلف التدابير التي اتخذتها الدولة المحتلة لحرمان السكان من حقهم في التعليم عن طريق اغلاق المؤسسات التربوية ، وعن طريق الاجراءات المشينة الرامية الى منع الفلسطينيين من توفير خدمات تعليمية بديلة . وإننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى للتنديد بهذه التدابير ، كما نرحب بفتح المدارس جزئيا كنتيجة لهذا الضغط الدولي . ونطالب بإعادة فتح الجامعات وجميع المؤسسات التربوية الأخرى التي ما زالت مغلقة بفعل اسرائيل ، وبإبقائها مفتوحة دون أي مزيد من التدخل . وندين ما يجري من أعمال القمع واغلاق المكاتب ضد الرابطات الفلسطينية ، مثل نقابات العمال ، ونطالب بإلغاء هذه الأعمال . كما نشجب بقوة تدابير القمع الاقتصادية المتخذة بحق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك اقتلاع الأشجار ، وإتلاف المحاصيل بالمواد الكيميائية ، ومصادرة الأراضي وموارد المياه ، والحيلولة دون قيام تنمية اقتصادية مستقلة .

إن أعمال العنف الاسرائيلية الموجهة ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة هي انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وهي اتفاقية تلزم اسرائيل الزاما كاملا - بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية . وندعو الحكومات الأوروبية الى اتخاذ تدابير فعالة لضمان احترام اسرائيل لأحكام تلك الاتفاقية وقرارات الأمم المتحدة . ونناشد مجلس الأمن للأمم المتحدة أن يتخذ تدابير عاجلة لحماية حقوق الانسان والحقوق القانونية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ، وأن يُنظر في وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لضمان سلامة الأهالي جسديا . وبالاضافة الى هذا ، نعرب عن التقدير للتدابير التي اتخذتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاستمرار في تقديم خدماتها الى الشعب الفلسطيني ، وندعوها الى توسيع برنامج موظفي شؤون اللاجئين التابع لها لتقديم المزيد من الخدمات . كما ندعو هيئات الأمم المتحدة ، وخاصة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الى تكثيف جهودها لتلبية حاجات الشعب الفلسطيني التعليمية والطبية والاجتماعية - الاقتصادية العامة ، والى إيجاد تعاون مع المنظمات الشعبية الفلسطينية في منأى عن كل تدخل أو إشراف اسرائيلي .

إننا نأسف للمشروع الاسرائيلي ، الرامي الى تعديل مرسوم منع الارهاب الذي قد يصبح قانونا في تشرين الأول/اكتوبر ، بوصفه تهديدا خطيرا للغاية لوجود الفلسطينيين ، نظرا لأنه سيمكّن الحكومة الاسرائيلية من إغلاق أية منظمات تقدم الخدمات المجتمعية في اسرائيل والقدس الشرقية بحجة أن أموالها "مشبوهة" . كما ندعو الى كشف التعديل المقترح ونواياه الواضحة للجمهور على أوسع نطاق ، بحيث يغدو في الإمكان ممارسة الضغط الدولي ضده .

إننا نعرب عن تقديرنا وشكرنا لأفرقة الخبراء البارزين ، ومنظمي حلقات العمل ، والأشخاص المعنيين بالموارد ، الذين قدموا آراءهم القيّمة في خدمة المنظمات غير الحكومية الأوروبية .

إننا نشكر بحرارة حكومة النمسا لترحيبها بنا في فيينا ، كما نشكر المنظمات غير الحكومية النمساوية ، وخاصة جمعية العلاقات العربية - النمساوية ، لما قامت به من عمل قيّم لوضع الترتيبات التحضيرية ولما

قدمته لنا من ضيافة حارة . كما نود أن نشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتمكينها من عقد هذه الندوة الأوروبية ، وكذلك شعبة حقوق الفلسطينيين في أمانة الأمم المتحدة وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، لاشتراكها في التحضير لهذه الندوة وتنفيذها .

إن الهدف من هذه الندوة هو قيام المنظمات غير الحكومية الأوروبية بوضع استراتيجيات تنظيمية ومشاريع دعم بشكل عملي . وقد تم القيام بالأعمال الرئيسية عن طريق خمس حلقات عمل ، حيث تلقينا توصياتها وأحلناها الى جميع المنظمات غير الحكومية للنظر فيها بعناية وتنفيذها . وإننا نهنئ لجنة التنسيق الأوروبية ولجنة التنسيق الدولية وجمعية العلاقات العربية ـ النمساوية ، لقيامها بتنظيم ندوة دولية ناجحة جدا في ٢٧ آب/اغسطس بعنوان "دور المساعدات الخارجية في تلبية الاحتياجات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني : من الاحتلال الى الاستقلال" ، ونقر النتائج التي توصلت اليها .

المرفق السابع

الإعلان الذي اعتمده اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(فيينا ، ٣٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

مقدمة

١ - عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في المركز النمساوي بفيينا من ٣٠ آب/أغسطس الى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد دعي إلى عقد الاجتماع عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وحضر الاجتماع ما مجموعه ٣٥١ منظمة غير حكومية ، منها ١٣٨ منظمة حضرته بصفة مراقب . كما حضره عدة مراقبين عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة وفلسطين . وحضر الاجتماع أيضا السيد ألويز موك وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية النمسا ، والسيد رونالد أ. سبيرز وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة .

٣ - وكان الوفد الذي مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مكونا من : السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) رئيسة اللجنة ، والسيد أليكساندر بورغ أوليفييه (مالطة) مقررها ، والسيد غينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد عبد الحليم علي (ماليزيا) ، والسيد زهدي لبيب ترزي (المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة) .

٤ - وتولت وضع برنامج الاجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالتشاور مع اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين . وكان الموضوع العام الذي تناولته هو "الانتفاضة : استمرار كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال" .

٥ - وقد شُكل فريق مناقشة لموضوع عنوانه "شعبان ودولتان : العلاقات في المستقبل" ، وألقيت بيانات من خبراء هم : السيد أبراهام بردوغو (اسرائيل) ، السيد فيصل الحسيني (فلسطيني) ، والسيد نبيل شعث (فلسطيني) ، والسيد هيليل شينكر (اسرائيل) .

٦ - كما عقدت ست حلقات عمل لمناقشة الموضوعات التالية : (أ) '١' "حماية السكان الفلسطينيين : دور أجهزة الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" ، '٢' "حماية السكان الفلسطينيين : دور المنظمات غير الحكومية" ؛ (ب) "دور المنظمات غير الحكومية في المساعدة في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني من التنمية الاقتصادية من جراء تقرير المصير الاقتصادي مستقبلا" ؛ (ج) "التعبئة اللازمة لإطلاق سراح الفلسطينيين المسجونين والمبعدين السياسيين" ؛ (د) "تعبئة الدعم الدولي للمؤسسات التعليمية والثقافية الفلسطينية" ؛ (هـ) '١' "إيجاد دعم لدولة فلسطينية مستقلة بالاشتراك مع الطوائف اليهودية" ؛ '٢' "إيجاد دعم لدولة فلسطينية مستقلة بين صفوف الاسرائيليين" ؛ (و) "النهوض بعملية السلم ودور وسائط الإعلام الجماهيرية" .

٧ - واعتمد الاجتماع إعلانا ختاميا (انظر أدناه) ومقترحات عملية المنحى خرجت بها حلقات العمل . وسوف ينشر تقرير اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في حينه بوصفه نشرة خاصة تصدرها شعبة حقوق الفلسطينيين .

الإعلان

نحن المنظمات غير الحكومية المجتمعة في الاجتماع الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، نؤيد تماما حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وننناصر بالكامل كفاحه المستمر من أجل الاستقلال ، والتعبير عنه بالانتفاضة وكافة السبل الأخرى المشروعة دوليا . ونحن نبدي اعترافنا وتأييدنا للبيان التاريخي بإعلان دولة فلسطين المستقلة الصادر يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وندرك أن الإعلان ليس مجرد تعبير عن مشيئة شعب الانتفاضة البطل وإنما أيضا عن مبدأ أساسي هو حق الشعوب في تقرير مصيرها حسبما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . ونطالب جميع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تعترف بإعلان دولة فلسطين المستقلة بشكل قاطع ودون تأخير ، إذا كانت لم تفعل ذلك بعد .

ونحن ننوه ونرحب بوجه خاص بالبيان الذي أدلى به الرئيس عرفات في اجتماع الجمعية العامة في جنيف يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ والذي اعترف فيه بحق جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بالعيش في سلم وأمن ، بما فيها دولتا فلسطين واسرائيل . كما نؤيد حق الفلسطينيين في العودة تمشيا مع روح العدل والمصالحة ، دون المساس بوضع شعب اسرائيل وبحيث تكون تفاصيل ذلك موضع تفاوض بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

كما نجدد بقوة دعوتنا الى التبكير بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط طبقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ ، على أن تكون من بين المشاركين فيه الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل ، والدول العربية الأطراف في النزاع ، ودول معنية أخرى ، على أساس متساو وبحقوق متساوية . ويجب أن ينصب التركيز على بلوغ تسوية دائمة وشاملة تكون سلمية وعادلة بين اسرائيل ودولة فلسطين المستقلة ، حسبما جاء في بيان إعلان دولة فلسطين المستقلة الصادر في الجزائر ، وفي جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما يعود بالنفع المتبادل على جميع شعوب المنطقة والعالم بأسره .

وإذ نعيد تأكيد توافق الآراء الدولي على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، نلاحظ التعزيز الكبير لتوافق الآراء هذا من خلال الدعم القاطع الذي تلقاه منظمة التحرير الفلسطينية من شعب الانتفاضة ومن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . لذلك نحث جميع الحكومات على أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وبدولة فلسطين ، كما نحثها على أن تضغط من أجل اشتراك المنظمة بالتساوي مع الأطراف الأخرى في المؤتمر الدولي للسلام بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني .

ونحن نؤيد حق الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية ، في أن ينتخب ممثليه بديمقراطية كجزء من التسوية الشاملة ، ولكننا نرفض الخطة الزائفة لما يسمى بالانتخابات التي طرحها رئيس وزراء اسرائيل وحكومته ، وتدعو لها على المستوى الدولي بصورة رئيسية حكومة الولايات المتحدة الامريكية . فالخطة تناهض الديمقراطية ، والهدف منها ليس التقدم نحو الاستقلال وإنما منعه ، كما

أنها تؤدي الى ضم الأراضي وطرد السكان الشرعيين بالقوة . ولكي تجري انتخابات كاملة وحرة تكون جزءا من تسوية نهائية تؤدي الى إنشاء دولة فلسطين المستقلة ، نطالب بانسحاب اسرائيل من أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبإشراف دولي كامل وفعال من الأمم المتحدة .

وإذ نعيد الى الأذهان أن الاجتماع الدولي الخامس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين قد أعرب عن إدانته لجميع أعمال القمع الكثيرة التي قامت بها اسرائيل ، ومنها قتل وجرح النساء والأطفال بالذات والاعتقالات الجماعية وهدم المنازل وعمليات الإبعاد والتجويع واقتلاع الأشجار ومصادرة الأراضي والمضايقة الجنسية للسجينات ، نلاحظ أن هذه الممارسات البغيضة قد ازدادت فعلا . وليس مرد قلة ما تنشره وسائط الإعلام عن ذلك أي انخفاض في القمع وإنما منع وسائط الإعلام من الإبلاغ ، واحتمال معاقبتها إذا فعلت ذلك . ونحن ندعو الى بذل ضغط سياسي واقتصادي دولي فعال على اسرائيل لحملها على الامتثال لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وعلى أن تقبل قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة . ونناشد مجلس الأمن أن يكفل فورا وجود الأمم المتحدة في الأراضي التي احتلتها اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ لوضع حد فوري لتصعيد انتهاكات حقوق الانسان ، ولحماية الشعب ، ولتقديم مرتكبي هذه الأعمال الى العدالة . ونحن نوصي بشدة بتوسيع برنامج موظفي شؤون اللاجئين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كتعبير عملي عن الاهتمام الدولي بحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال . ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء حالة الفلسطينيين في لبنان ، ونطالب بمساعدتهم وبتعزيز وجود الأمم المتحدة في لبنان وانسحاب اسرائيل منها طبقا لقرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

ونظرا الى خطورة الوضع الشديد والمتصاعد في الدولة الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك تعقد احتياجات الطوارئ والتنمية ، والانهيار التدريجي في الخدمات التي تتحكم فيها اسرائيل ، ندعو جميع هيئات الأمم المتحدة (الأونروا ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية وغيرها) الى أن تقوم كلما استطاعت ذلك دستوريا بإدخال دولة فلسطين في عضويتها وإيجاد حوار خلاق ومكثف مع منظمة التحرير

الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية من أجل إشراك الأمم المتحدة بشكل واسع وفعال وشامل في مجال الصحة والمجالات الاجتماعية والاقتصادية ، بمعزل عن التحكم الاسرائيلي .

وهناك الآن محاولة منظمة تقوم بها حكومة اسرائيل لتدمير المجتمع الفلسطيني ، ومن أخبث مظاهرها حرمان الأطفال الفلسطينيين من التعليم بإغلاقها المستمر للمدارس ومعاهد التعليم الاخرى وما يصاحب ذلك من معاقبة الآباء الذين يحاولون تعليم أطفالهم في المنازل حتى في مهارات أساسية مثل القراءة والكتابة . وهذه المحاولة المدروسة لإيجاد جيل أمي من الفلسطينيين لا تتنافى فقط مع كل مادة من مواد اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في هذا الصدد إنما هي أيضا إهانة للقيم المتمدنة جمعاء . ونلاحظ أن الاحتجاج الدولي قد أرغم اسرائيل على إعادة فتح بعض المدارس الإعدادية ، ولكننا نلاحظ أيضا أن هذا لم يحدث إلا في جزء صغير من نظام التعليم ، فما زال كثير من الأجزاء الباقية مغلقا على الدوام . ونطالب الحكومات والمعاهد التعليمية الثقافية والاتحادات المهنية والنقابات والأفراد في أنحاء العالم باستخدام كافة العلاقات الثقافية للضغط على اسرائيل (ومنها الجزاءات) من أجل وقف هذه العمليات .

وبينما نلاحظ تغيرات في موقف الولايات المتحدة الامريكية من اسرائيل ، فإننا نرى أن تغيرات هذه الحكومة غير كافية ، ونحن ندين دعمها المستمر لحكومة اسرائيل رغم انتهاكاتها المستمرة السافرة لحقوق الانسان والحقوق الوطنية للفلسطينيين . ونرى أنها لا تساعد على التقدم نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام .

ونحن إذ نلاحظ الجهود العالمية لخفض الأسلحة النووية لنستنكر إدخال اسرائيل للأسلحة النووية الى الشرق الأوسط ، ونشجب تصعيد البحوث في الأسلحة النووية وما أدى اليه ذلك من انتشار الأسلحة الكيميائية . ونطالب اسرائيل وجميع الدول الأخرى في المنطقة بأن توقّع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتدمير أسلحتها النووية وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، والتقيد بالتزاماتها بمعاهدات مثل تلك التي وقعتها مع النرويج بشأن التفتيش لضمان سلامة استخدام المواد النووية الموردة خصيصا للاستخدام في الأغراض السلمية . ونشجب تزايد استعمال اسرائيل ودول أخرى في

المنطقة للأسلحة الكيميائية ضد الناس وضد المحاصيل . ونطالب بالافراج عن سجين الضمير موردخاي فانونو .

ونؤيد بشدة قوى السلم في اسرائيل التي تناصر المؤتمر الدولي للسلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة . ونشجب بقوة معاقبة الاسرائيليين من دعاة السلام . ونعرب عن دعمنا للأعداد المتزايدة من الناس الذين يرفضون الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من أراضي البلدان العربية المحتلة ، ونطالب حكومة اسرائيل بأن تعترف بحقوق الاسرائيليين في الاعتراض بدافع الضمير . ونحث البرلمان الاسرائيلي على إلغاء ما يسمى قانون "مكافحة الارهاب" الصادر في آب/أغسطس ١٩٨٦ والذي يحرم الاتصالات بين المواطنين الاسرائيليين وممثلي المنظمات الفلسطينية .

ونحن ندين بشدة التعديل الجديد المقترح رقم ٣ ، ونحث البرلمان الاسرائيلي على عدم إجازته لأنه يعطي سلطات تعسفية مستبدة في مصادرة أصول المنظمات غير الحكومية الخيرية والتعليمية ، وإغلاق كل سبل المساعدة التي تأتيها من المصادر الدولية . وندعو الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع الشعوب المحبة للسلام الى شن حملة دولية عاجلة لمناهضة هذا التعديل .

وننوه بما أبداه المؤتمر الأوروبي لنزع السلاح النووي الذي عُقد في اسبانيا في تموز/يوليه ١٩٨٩ من رغبة شديدة في إقامة السلم والعدل في الشرق الأوسط . ونؤيد تماما اقتراح المؤتمر بالقيام بمسيرة سلمية تدعو الى السلم في اسرائيل وفلسطين في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونحث كافة المنظمات غير الحكومية في العالم على تنظيم أنفسها للمشاركة في هذا الحدث الهام .

لقد دار الكثير من أعمالنا في هذا الاجتماع قد دار في حلقات عمل واجتماعات لمجموعات الاهتمام الخاص . ونحن نؤيد استنتاجاتها وتوصياتها . ونلفت الأنظار الى أن رأي المنظمات غير الحكومية كان دائما تقدميا ومبدعا أكثر من التفكير الحكومي الرسمي ، ونحث جميع الحكومات على أن تدرس جديا لصالح السلم والعدل الخيارات التي طرحتها المنظمات غير الحكومية في هذا الإعلان ومواضع أخرى .

إن مما له أهميته زيادة فعالية المنظمات غير الحكومية . ونحن نشيد بأنشطة وعمل اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، وبأمانتها في جنيف . ونطالب الأمم المتحدة بأن تقدم كل مساعدة ممكنة للجنة وأمانتها . ونحث الأمم المتحدة على أن تعقد في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اجتماعا دوليا يتقرر مكانه وشكله فيما بعد ، وعلى أن تواصل برنامجها للندوات الاقليمية .

ونطلب من رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تنقل هذا الإعلان الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، بوصفه جزءاً من تقرير اللجنة . وحيث أننا ندرك الدور الحيوي للإعلام ، فإننا نحث على نشر محاضر هذا الاجتماع بأوسع شكل ممكن على المنظمات غير الحكومية وعلى الحكومات ووسائط الإعلام .

ونشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذا الاجتماع ، ونبدي تقديرنا الجم لحضور أعضاء اللجنة والمراقبين فيها . ونشكر شعبة حقوق الفلسطينيين والأمانة العامة للأمم المتحدة بأسرها ، بما في ذلك المترجمون الشفويون الذين ساعدوا في هذا الاجتماع . ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تحدثوا هنا . فكل هؤلاء ساهموا كثيرا في نجاح اجتماعنا . ونشكر بحرارة حكومة النمسا على استضافتنا في فيينا ، وعلى التسهيلات الممتازة التي وضعتها تحت تصرفنا .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
ISSN 0255-2086

00900
GA/OR/44, Suppl. 35

00904—February 1990—580